جامعة الدكتور مولاي الطاهر _سعيدة_

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

آليات التحول الديمقراطي في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر(الليسانس) في شعبة العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية

إعداد الطالب الطالبة:

- مومن خديجة

إشراف الأستاذ :

- ولد صديق ميلود

أعضاء لجنة المناقشة

-الأستاذ ..... الدرجة العلمية..... رئيســــــــاً

-الأستاذ ..... الدرجة العلمية..... مشرفاً ومقرراً

الموسم الجامعي : 1436هـ /1437 هـ

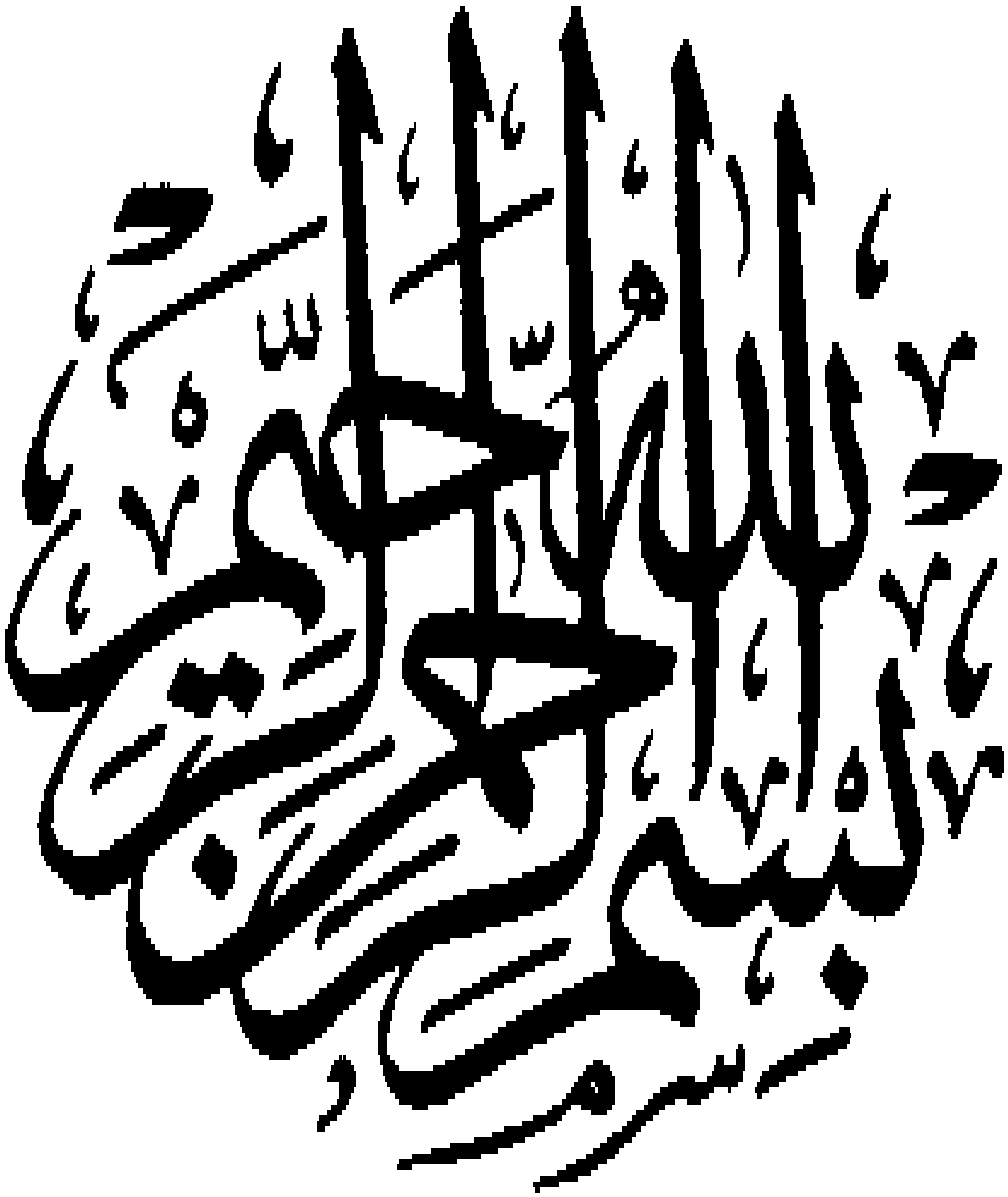

كلمة شكر

الحمد و الثناء والشكر كله لله وحده و الصلاة والسلام على من لا نبي بعده فإن اصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي و الشيطان، فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله ، فبقلب شاكر اشكر الذين غرسوا فينا شجرة العلم ورعوها لتثمر عملا صالحا، وأتقدم بجزيل الشكر و الامتنان إلى من لم يبخل علي بنصائحه و توجيهه وتشجيعي وإرشادي بكل صدر رحب الأستاذ الدكتور"ميلود ولد صديق" وحرمه المصون، دون أن ننسى مساهمة كل أساتذة جامعه العلوم السياسية و العلاقات الدولية خاصة الأستاذ" بن فاطيمة بوبكر" في تقديم العون و النصح كما اخص بالشكر كل عمال مكتبة الحرم الجامعي وخاصة الأخ الفاضل"زلماطي عيسى" على التسهيلات المقدمة لإتمام مذكرتي و إلى جميع زملائي و زميلاتي.

إهداء

الحمد لله وحده و الصلاة على من لا نبي بعده الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

أهدي ثمرة جهدي :

إلى من حملتني وهن على وهن إلى من دعواتها فتحت لي ابواب الخير إلى جنتي أمي حفظها الله ورعاها، إلى من لم تمنعه الظروف و لا إعاقته على نجاحي وتربيتي تربية صالحة إليك والدي الغالي حفظك الله ورعاك.

إلى والد زوجي حفظه الله وأم زوجي الغالية حفظها الله ورعاها ،إلى من شاركته حياتي وكان لي سندا وعونا زوجي حفظك الله ورعاك، و إلى فرحة عمري ونبض قلبي وقرة عيني "محمد حسان" حفظه الله ورعاه ، إلى جدتي الغالية وجدي حفظهم الله ، إلى أخوتي(عبد الوهاب و زوجته و عبد الباسط وزوجته وابنهما يحي الغالي، إلى اختي الحبيبة فتيحة و عبد الحق و أسامة و مختار، إلى عائلة مومن وعباس وإلى عائلة مقري اخي حمزة و هزيل وفاطمة الزهراء و زوجها وأبنائهم و كريمة وزوجها وابنائهم ونورة وصفاء الغالية ، والى زملائي في العمل و صديقاتي في الدراسة خاصة وشان ملوكة

إلى كل من نسيتهم مذكرتي ولم تنسهم ذاكرتي

خديجة

مقدمة

عاشت الجزائر في فترة الثمانينات ظروفا صعبة ناتجة عن أزمات متعددة الجوانب التي أصبح يعاني منها النظام السياسي و المجتمع ككل، فعلى مستوى النظام السياسي برزت أزمة المراكز القوة في النظام بين التيار الإصلاحي والتيار المحافظ حول توجهات سياسية و اقتصادية كبرى للبلاد، أما على المستوى المجتمع فكانت الأوضاع تتميز بارتفاع نسبة البطالين، وتدني القدرة الشرائية للمواطنين، واختفاء مريعا للسلع الضرورية، ومنه عرف النظام السياسي الجزائري تحولا ديمقراطيا، ولم يأت هذا التحول نتيجة لرغبة داخلية قامت بها النخبة الحاكمة أو المعارضة الشعبية فقط إنما جاء نزولا عن الرغبة الخارجية.

فالديمقراطية أصبحت تحتل القيمة الأولى في سلم المعايير السياسية، كما تعتبر من أهم المطالب الاجتماعية الأولى، بل من الضروريات و الاحتياجات الأولى التي أصبح المواطن العربي و الجزائري خاصة في حاجة ماسة إليها.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية التحول الديمقراطي في عدة مجالات الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، وحتى قانونية، ذلك أن هذا الموضوع يتميز بقيمة جعلته يفرض نفسه تقريبا في كل الدول، بحيث أنه يهدف إلى تطبيق عدة أسس ومبادئ، كتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، و الاقتراع العام، وحق الترشيح و التداول السلمي على السلطة، حرية التعبير، الرقابة الدستورية و المالية و الإدارية، وتطوير مفهوم الشفافية المرتبطة بالتعددية الحزبية، وكذلك العمل بمبدأ الديمقراطية المحلية لتقريب الإدارة من المواطن وكل هذا جعل منه موضوعا جديرا بذكر وبالتطبيق على حيز الواقع رغم وجود عدة معيقات وقفت أما تطبيقه في العديد من الدول وخاصة دول العالم الثالث على العلم أن هذا الموضوع(الديمقراطية) هو من بيئة غربية.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف دراسة هذا الموضوع في عدة جوانب منها الذاتية و الموضوعية كاكتساب معرفة جديدة عن التحول الديمقراطي و المفاهيم المرتبطة به، وأهم العوامل المتحكمة فيه وكذلك محاولة فهم النظام السياسي الجزائري، واهم التحولات التي رافقته في منعطفات خلفت وراءها ما يستحق المعرفة كجملة تلك الإصلاحات والتغيرات التي دخلت عليه ووجهته نحو التعددية و اللجوء إلى التحول نحو الديمقراطية، بالإضافة إلى التعرف على التجربة الديمقراطية في الجزائر و آليات تفعيلها كدراسة تقييميه.

مبررات اختيار الموضوع:

تتحكم في هذا الموضوع عدة أسباب هي التي دفعتنا إلى اختياره ومحاولة دراسته من الناحيتين النظرية و التطبيقية وذلك وفقا لأهداف ذاتية وأخرى موضوعية.

1-مبررات ذاتية:

الميل الشخصي إلى دراسة كل ما يتعلق بالجزائر حتى نستطيع أن نكتسب صورة واضحة عن تلك العشرية التي أدمت القلوب ومحاولة خوض غمار التجربة التدريبية على البحث والتدرب على التحكم في منهجية البحث الأكاديمي كخطوة ابتدائية.

2-مبررات الموضوعية:

بما أن الموضوع يدخل ضمن الدراسات التي يشار حولها الكثير من التساؤلات و الإشكاليات التي تتطلب منا الإجابة عنها، وذلك من خلال فهم دواعي التحول الديمقراطي و الإصلاحات التي شهدتها الجزائر وأثرها على التجربة الديمقراطية في الجزائر.

أدبيات الدراسة:

ضمن إطار البحث في هذا الموضوع تم الاطلاع على مجموعة من المؤلفات و الدراسات الأكاديمية ذات طابع السياسي و الاقتصادي، تم التركيز فيها على جوانب التي تخدم الموضوع بالدرجة الأولى ومحاولة فهم و استنباط ما يتعلق بمفهوم الديمقراطية و الداعي إليها و خصائصها و المنطق الذي يحكمها بالإضافة إلى كل ما هو جديد ومتداول من دراسات للعديد من الباحثين الجزائريين و العرب حول النظام السياسي الجزائري و التجربة الديمقراطية في الجزائر.

إشكالية الدراسة:

التحول الديمقراطي في الجزائر جاء وراء إرادة خارجية، وكذلك ارتباط بدوافع داخلية، كما أثر على مسار العملية السياسية و مدى مصداقيتها لدى مختلف شرائح المجتمع الجزائري.

-الإشكالية الرئيسية:

وتأسيسا على ذلك جاءت إشكالية الدراسة تدور بصفة عامة حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي الآليات الأساسية التي تقف وراء عملية التحول الديمقراطي في الجزائر؟

وهذه الإشكالية بدورها قادتنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الجزئية وهي :

-الإشكاليات الجزئية:

-ما مفهوم التحول الديمقراطي؟ وما هي مفاهيم متعلقة بالتحول الديمقراطي؟

-لمن نعطي الأولوية في التحليل لأسباب الداخلية أم الخارجية التي أدت إلى التحول الديمقراطي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

1-فرضية العامة:

حتى يمكن الإجابة على إشكالية الدراسة ارتأينا أن تنطلق من الفرضيات الرئيسية التالية:

-مسار التحول الديمقراطي في الجزائر كان مرتبطا بظروف و أوضاع البيئة الداخلية و تأثيرات المصالح الخارجية.

-غياب الثقافة و التقاليد الديمقراطية في كل من الأوساط الشعبية وكذا الطبقة السياسية و السلطة الحاكمة كل هذا ساهم في تدني ممارسة الديمقراطية في الجزائر.

2-الفرضيات الجزئية:

-ارتباط أبعاد التحول بمصالح القوى داخلية وأخرى خارجية على حساب المصلحة الوطنية العامة.

-بقاء الجزائر على أوضاعها السائدة يساعد مصالح الدول الكبرى في إعاقة نجاح التجربة الديمقراطية.

منهجية الدراسة:

إذا كان لابد من اختيار منهج معين لأجل بلوغ النتيجة نهائية للبحث، مادام المنهج هو الطريقة المثلى التي تساعد على دراسة المشكلة و اكتشاف الحقيقة فإن طبيعة هذا الموضوع التي لا تقتصر على دراسة آليات تفعيل التحول الديمقراطي في الجزائر، و إنما تتعدى إلى أبعاد داخلية وأخرى خارجية التي لا يمكن الفصل بينها بسبب درجة التأثير و الارتباط المتداخل، تطلب منا عدم الاعتماد على منهج واحد.

من هذه المناهج المنهج التاريخي إذ لا يمكن فهم التجربة الديمقراطية في الجزائر و الإصلاحات السياسية في إطار التحول الديمقراطي الذي شاهدته الجزائر دون الرجوع إلى الامتدادات و خلفيات التاريخية وهو ما يمكننا من وصف الحاضر و تفسيره.

أما توظيف منهج دراسة الحالة، فقد جاء هو الآخر توافقا مع طبيعة الموضوع الذي تم التركيز فيه، كدراسة حالة الجزائر وعواملها المتشابكة، بناءا على مختلف المعلومات التي جمعت من اجل دراستها سواء بالاعتماد على أسلوب التحليلي أو الوصفي التاريخي، أي بحسب أهميته ، و بالقدر الذي يمكننا من وضع فرضيات الدراسة موضع التحقيق و الاختبار.

تصميم الموضوع:

طبيعة الموضوع معقدة و متشعبة ارتأيت دراستها وفقا لعناصر الخطة التي تتكون من ثلاثة فصول، يشتمل كل فصل على عناصر رئيسية و أخرى ثانوية في شكل مباحث ومطالب بالإضافة إلى مقدمة كل مبحث.

في الفصل الأول، تطرقنا إلى الإطار النظري للتحول الديمقراطي و المفاهيم المتعلقة به، بالإضافة إلى دراسة العوامل المتحكمة فيه.

أما بالنسبة للفصل الثاني، فهو مرتبط بأسباب التحول الديمقراطي في الجزائر ففيه حاولنا تحديد من خلال المبحث الأول المتغيرات البيئة الداخلية(الأسباب الداخلية)، و المبحث الثاني كان عن المتغيرات البيئة الخارجية(الأسباب الخارجية).

في الفصل الثالث، فقد تم تخصيصه لمخرجات عملية التحول الديمقراطي في الجزائر من خلال دراسة الأزمة وتأثيرها على النظام السياسي في الجزائر في المبحث الأول أما المبحث الثاني فاشتمل على الإصلاحات السياسية و القانونية أما المبحث الثالث جاء كدراسة تقييمية للآليات التحول الديمقراطي في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

ارتبطت هذه الصعوبات أولا بتشعب موضوع الدراسة وتداخل أبعادها بين التخصصات عدة: السياسة، القانون، وعلم الاجتماع، ثم بعدم الحصول على كم مناسب من الدراسات السابقة وهذا لا يعني أنني انفي وجودها.

الفصل الاول:

الاطـــــار النظري للتحول الديمقراطي

في الفصل الأول نستعرض الجانب النظري لظاهرة التحول الديمقراطي من خلال التطرق إلى مفهوم التحول الديمقراطي , و المفاهيم المشابهة له فقد سعت العديد من الأدبيات السياسية إلى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم كالليبرالية والانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي وهذا ما يقودنا إلى تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي ساعدت على خلق التحول الديمقراطي.

وسوف نتناول كل هذا من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية التحول الديمقراطي

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي والمفاهيم المشابهة له

المبحث الثاني: العوامل المتحكمة في التحول الديمقراطي

المطلب الأول: العوامل الداخلية

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

المبحث الأول: ماهية التحول الديمقراطي

قبل أن نتطرق إلى مفهوم التحول الديمقراطي يجب الإشارة أولا إلى نقطة الديمقراطية على اعتبار أنها أكثر المفردات الفكر السياسي حضورا في عالمنا اليوم , وهي في الأصل كلمة لاتينية تعني حكم الشعب أو سلطة الشعب أو من خلال Démos kratos

اختيار الشعب لمن ينوب عنه في الحكم , وهناك معان كثيرة للديمقراطية منها اتساع هامش المشاركة الشعبية في الحكم , وهي تعني أيضا السيادة الشعبية بمعنى أن مصدر السيادة هو الشعب وليس الحاكم.[1]

ويتمثل جوهر الديمقراطية في توفير وسيلة منهجية حضارية لإدارة المجتمع السياسي بغية تطوير فرص الحياة , كما تدعو ممارستها الى رفض المطلقات لصالح النسبية في التعامل مع الأفكار والممارسات الدنيوية , والتخلي عن همجية العنف في ظل سماع الرأي الآخر , ونبذ المواقف العصبية في إطار استعداد النخب السياسية للعيش بسلام على أساس المنافسة الانتخابية.

كما تتطلب عملية التحول الديمقراطي بناء تدريجيا لبيئة اجتماعية من سياسية و ثقافية واقتصادية ومؤسسية توفر لها إمكانية الاستمرارية والنمو المتصاعد [2]

وفي هذا الإطار فإن دراسة التحول الديمقراطي ومستقبلها في مجتمع ما , هي في الواقع الأمر دراسة لطبيعة الدولة ودورها ومستقبل النظام السياسي , وتتسم عملية التحول بعدد من السمات لعل أهمها ما يلي:

-إنها عملية معقدة للغاية وتشير إلى التحولات في الأبنية و الأهداف و العمليات التي تؤثر على عميلة sالتوزيع وممارسة السلطة السياسية , وهي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية.

[1] مخيمر سعود ابو سعده, **الديمقراطية**, جامعه ,غزة, ص1

[2] عبد الوهاب حميد رشيد, **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني** , ط1 , دار الهدى للثقافة و النشر, 2003 , ص35

-إن عملية التحول الديمقراطي تتسم بعدم التأكد كما تتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى إلى النظام السلطوي , حيث توجد مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد.[1]

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي

يُعتبر مفهوم التحول الديمقراطي أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية ، يختلف عن مفهوم الديمقراطية التقليدية ، التي ارتبطت سابقاً بعمليات تحديث وتنمية المجتمعات المتخلفة كشرط لإرساء نظامٍ ديمقراطي فيها ؛ حيث تؤكد الأدبيات المعاصرة أن عملية التحول الديمقراطي تتضمن تتابعاً زمنيًا للمراحل تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي أولا ، اجتياز المرحلة الانتقالية ثانيا ، فالتوصل إلى مرحلة الرسوخ.

فالأستاذ **صامويل هنتجتون** عرف موجة التحول الديمقراطي بأنها مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي ، تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عدد حركاتها الانتقال في الاتجاه المضاد خلال الفترة الزمنية.[2]

لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل ألمفاهيمي تجسدت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع ، هذا وتجدر الإشارة إلى أن مختلف الدراسات رغم اهتمامها بالعديد من المواضيع ، إلا أن طبيعة مفهوم التحول الديمقراطي الذي اتسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له فرض المزيد من الاهتمام بتأصيل هذا المفهوم.

---

[1] بلقيس أحمد منصور , **الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي**" دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد اخرى" , ط1 , مكتبة مديولي , القاهرة , 2004 , ص28

[2] صامويل هنتجتون, **الموجه الثالثة: التحول الديمقراطي في آواخر القرن العشرين**, الترجمة ل عبد الوهاب علوب , ط1, القاهرة, دار سعاد الصباح , 1993, ص 72

إن محاولة التأصيل ألمفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح, فكلمة التحول لغة تعبر عن تغير النوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى.

يشير لفظ التحول لغة إلى التغير أو النقل , فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكانه إلى آخر أو غيره من حال إلى حال.

المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي, Transition تعتبر عميلة التحول بمعنى وهي فترة الانتقالية تمتد بين المرحلة تفويض دعائم النظام السياسي السابق وتأسيس نظام سياسي لاحق.

فيعرفها **شيمتز** بأنها:"عملية تطبيق القواعد Démocratisationأما التحول الديمقراطية الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل الأفراد أو الموضوعات لم تشملهم من قبل , إذن هي عملية إجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر".

يعرفها روستو بأنها: "عملية اتخاذ القرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام و المعارضة الداخلية و القوى الخارجية , ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية لاحقا وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع"

وعليه فإن التحول الديمقراطي هو عملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوة على المستوى النظام السياسي, و العمل على إعادة التوازن , بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة و المؤسسات غير الرسمية المتمثلة في منظمات المجتمع المدني.[1]

[1] مسالي نسيمة , رضوان علي , عامر أنيس, بشير الدين ساري رمزي, ملتقى حول التحول الديمقراطي في العالم الثالث, **آليات و عوامل التحول الديمقراطي في العالم الثالث** , جامعة منتوري قسنطينة, 2008-2009 , ص5

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي و المفاهيم المشابهة له

يرتبط مفهوم التحول الديمقراطي بمجموعة من المفاهيم المشابهة له والتي تتداخل معه من ناحية , وتختلف وتستقل عنه من ناحية أخرى , وعليه فسوف نتطرق في هذا المطلب إلى الليبرالية والانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي.

مفهوم الديمقراطية الليبرالية:

لقد حرصت مختلف الأدبيات في تناولها لمفهوم التحول الديمقراطي على التميز بين كل من الليبرالية و التحول الديمقراطي .

بنت الديمقراطية الليبرالية مكوناتها من الناحية التطبيقية على ثلاثة أسس هي : الحرية , المساواة السياسية , وعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية , وتطلبت هذه المكونات تبني مفهوم الدولة القانونية التي تقوم في عناصرها الرئيسية على : وجود الدستور وفصل بين السلطات , خضوع الحكام لأحكام القانون , انفصال الدولة عن شخص الحاكم , وعدم صدور القانون إلا من سلطة تشريعية منتخبة ومطابقته للدستور , المساواة السياسية بإعطاء صوت واحد لكل من له حق الاقتراع وتطبيق آلية الانتخابات.[1]

تعتبر المطالب السياسية عاملا مهما للضغط على النظام القائم للقيام بعملية التحول الديمقراطي , ففي حالة كانت المطالب قوية فإنها سترغم النظام السلطوي على تسريع في القيام بعملية التحول الديمقراطي , أما إذا كانت ضعيفة فيمكن للنظام السلطوي الالتفاف عليها والارتداد على العملية الليبرالية , فالعلاقة التي تربط بين الليبرالية والديمقراطية علاقة وثيقة فبدون ما تتيحه الليبرالية من حماية واحترام لحقوق الأفراد والجماعات فإن الديمقراطية ستتعرض لمخاطر الارتداد بها إلى ديمقراطية شكلية , وفي جانب آخر فإنه

[1] عبد الوهاب حميد رشيد , **التحول الديمقراطي و المجتمع المدني** , ط1, دار الهدى للثقافة والنشر , بيروت , 2003 , ص45

بدون تحمل الحكومة المسؤولية إزاء الجماهير وحماية حقوق الأقليات , فان الليبرالية يمكن التلاعب بها والارتداد بها مرة أخرى إلى السلطوية.[1]

وبناءا على ذلك فإن مفهوم الليبرالية محدود المجال ويخص الحريات الفردية والجماعية , على خلاف التحول الذي يتسم بالشمول من خلال إصلاحات جذرية على جميع المستويات.

[1]شهرزاد صحراوي, **هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية** , مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية , جامعة محمد خيضر بسكرة , بسكرة, 2012-2013 , ص16

التحول الديمقراطي و الانتقال الديمقراطي :

قبل التعرض لمعنى الانتقال الديمقراطي سنحاول التعرف على معنى الانتقال، وبعدها لمعنى الانتقال الديمقراطي

فالانتقال في معناه العام يحيل إلى انتقال الشيء من وضع إلى آخر أي نقله نقلا فانتقل مع تحقيق تطور وتقدم بالنسبة للوضع السابق، فيكون الوضع الجديد مغايرا للأول في صفاته وخصائصه .

فالانتقال الديمقراطي معادلة سياسية ودستورية تقترن عضويا بسيرورات النسق السياسي و الاجتماعي لتجربة معينة , في لحظة زمنية دقيقة وهي بصدد تغيير تنظيمها القديم إلى تنظيم جديد , يعتمد أدوات التدبير الديمقراطي وأسلوب المؤسسة كنظام للحكم و المجتمع ، إنه يحيل إلى ظرف دقيق يعيشه النظام السياسي , ويتميز بتقسيمه ونقده للماضي وتغيير مساراته السياسية، مع تبديل أنماط التحالفات وإعادة النظر في أسلوب عمل السلطات ودورها السياسي وبالتالي، فالانتقال الديمقراطي وفق هذا المعنى تطور لحركة عضوية إنه بناء وتنظيم تدريجي. [1]

يميز الكثير من المفكرين بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي حيث يعتقدون أن الانتقال الديمقراطي هو احد مراحل عملية التحول الديمقراطية ويعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها للانتكاسات حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية و الديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع.

التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي :

حظي مفهوم الترسيخ الديمقراطي باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية , باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي. واجتهدت الكثير من الدراسات في محاولاتها إلقاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي وبداية مرحلة الرسوخ , مؤكدة على ان تعزيز الديمقراطية ورسوخها , يتطلب وقتا وجهدا

---

[1] اسماء بركيطة وآخرون،**نظرية الانتقال الديمقراطي** ، ماستر الدراسات الدستورية والسياسية، جامعة محمد الأول، وجدة، 2010-2011، ص4

كبيرين وبشكل تدريجي , عبر فترة زمنية طويلة تستمر لعدة عقود , كما كان الحال مع ترسيخ الديمقراطية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا , إلا أنها خطوة لا بد منها.

كما أثار مفهوم الترسيخ جدلا واسعا بين الدارسين , فهناك من اعتبره مرادفا لمفهومي الاستقرار والمأسسة , وحاولت بعض الدراسات الحديثة للنظم السياسية تحديد أهم العوامل المساهمة في رسوخ النظام الديمقراطي , في حين ركزت أخرى على مؤشرات نهاية المرحلة الانتقالية وبداية مرحلة الترسيخ .

وعموما يمكن القول إن النظام السياسي الديمقراطي الذي يمكن أن تحدد أهم ملاحه في المرحلة الانتقالية من عملية التحول الديمقراطي , عادة ما يكون مهددا بالانقلابات العسكرية وبعض أعمال العنف , وان تجنب ذلك سيتحقق حتما من خلال عملية الترسيخ واهم ركائزها التي تتمثل في الاتفاق حول قواعد اللعبة الديمقراطية بين مختلف الأطراف السياسية.[1]

[1] زريق نفيسة , **الترسيخ الديمقراطي في الجزائر واشكالية النظام الدولاتي المشكلات و الآفاق**.مذكرة لنيل شهادة ماجيسترفي العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر, باتنة, 2008,2009 , ص21,22

المبحث الثاني : العوامل الداخلية و الخارجية المتحكمة في التحول الديمقراطي

إن العوامل التي تدفع بعملية التحول الديمقراطي في الدول تتميز بالتنوع بين العوامل الداخلية وأخرى الخارجية فلو أخذنا مثالي الهند واليابان لوجدنا إن الديمقراطية طبقت في الهند منذ أوائل الخمسينيات من القرن العشرين وسط انتشار واسع للفقر و الأمية و الانشقاق الإثني و الديني, بحيث شكلت لغزا للمفكرين والنظريات الديمقراطية الغربية, أي كان مطلب التحول الديمقراطي فيها من الداخل, عكس اليابان التي فرضت عليها الديمقراطية من الولايات المتحدة الأمريكية والحلفاء بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، إذن سنتناول في هذا المبحث من خلال مطلبين, نعالج في المطلب الأول العوامل الداخلية, ونتناول في المطلب الثاني العوامل الخارجية

المطلب الأول: العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي

هناك أربعة عوامل داخلية تؤدي إلى التحول الديمقراطي تتمثل في دور القيادة و النخب السياسية , و انهيار شرعية النظم التسلطية و العامل الاقتصادي و المجتمع المدني و الثقافة السياسية.

1-دور القيادة و النخب السياسية :

تلعب القيادة السياسية دورا هاما في إقامة الديمقراطية, فالقيادة السياسية تبادر إلى اتخاذ قرار التحول الديمقراطي على إثر دوافع متنوعة, قد تكون نتيجة إدراك القيادة بأفضلية القيام بعملية التحول الديمقراطي لان تمسكها بالسلطة سيؤدي إلى تكاليف مرتفعة, أو نتيجة اهتزاز و تردي شرعية النظام القائم لعدم قدرته على تلبية احتياجات و مطالب شعبه, و يمكن أن نرجع السبب إلى اعتقاد القادة أن التحول الديمقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع مثل زيادة الشرعية الدولية, و التخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم, فنظرا لسلطة المبادرة التي تتميز بالنخبة الحاكمة , فإنها تمثل بذلك مفتاح كل تحول ديمقراطي ممكن.[1]

[1] برهان غليون، **الديمقراطية العربية:جذور الأزمة وآفاق النمو كتاب حول الخيار الديمقراطي**،دراسة نقدية ،مركز الدراسات، الوحدة العربية، ط1، بيروت،ص312.

إذن الانتقال من حكم لا ديمقراطي إلى حكم ديمقراطي يفترض: إما أن يتولى الحكام أنفسهم القيام بعملية الانتقال, و في هذه الحالة سيكون عليهم أن يتنازلوا على سلطاتهم عن طيب خاطر لاقتناعهم أن الأسس القديمة للنظام القائم قد انتهت صلاحيتها و لن تسمح لهم بالاستمرار في السيطرة على الحكم, وهذه الحالة نادرة الحدوث ومن أهم ميزاتها أنها تعزز وتحافظ على استقرار الديمقراطية, أما الحالة الثانية فهي إجبار الحكام بوسيلة من الوسائل على التنازل , وهذا ما يتطلب وجود قوات ديمقراطية في المجتمع قادرة على فرض الديمقراطية في الدولة, وقادرة على الحفاظ عليها و الحيلولة دون قيام نوع آخر من الحكم ألا ديمقراطي . في حالة إحجام القيادة الوطنية عن اقتحام مرحلة التحول الديمقراطي فإنه ينبغي زيادة الضغوط الشعبية مع توفر الرغبة لدى قوى المعارضة السياسية في التفاوض مع النظام بغية استحداث دساتير ديمقراطية يحدد فيها شكل نظام الحكم.[1]

لإنجاح عملية التحول الديمقراطي لابد على القيادة السياسية إدراك البدائل المتاحة وتحديد المسار و التوقيت و الأسلوب المناسب لتغير النظم السلطوية و البدء بعملية التحول الديمقراطي, إلى جانب توفير عوامل أخرى تتمثل في تحقيق تنامي قوة المعرضة السياسية و الوضع الاقتصادي للدولة, وتنامي دور الطبقة الوسطى, و تنامي دور المؤسسات المجتمع المدني من أحزاب و نقابات.

كما لابد الإشارة إلى أن هناك فرق شاسع بين قيادة سياسية تسلطية تقر عملية التحول الديمقراطي بعد تحقيق الاستقرار لسياسي نتيجة لعدم وجود إصلاحيين في مواقع قوية في النظام السياسي أو غياب معارضة متماسكة وموحدة تطالب باستمرار توسيع الديمقراطية.

2-انهيار شرعية النظم التسلطية:

إن الشرعية تمثل ضمانة استمرار السلطة وتجديدها من حقبة إلى أخرى على أسس ثابتة تمنع الحاجة إلى القوة و الاستيلاء, فيرى العالم الألماني ماكس فبيير أن نظام الحكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون بأن ذلك النظام صالح و يستحق التأييد و الطاعة ، وتقوم علاقة الحاكم و المحكوم على التفاعل و تبادل الرأي فالمحكوم يندفع إلى المشاركة بفعل اعترافه بالحكم , و الحاكم يندفع إلى قبول المشاركة بفعل استمداد شرعيته من المحكوم.

[1] بلقيس منصور، مرجع سابق، ص36

تختلف مشكلات الشرعية حسب طبيعة النظام, إلا أن القاسم المشترك بالنسبة للحكومات الديمقراطية هو أن شرعيتها تعتمد على الأداء الناجح, حيث يقيم الحاكم شرعيتهم على أساس أدائهم وليس على أساس ما يتوقعه منهم منتخبوهم بينما في النظام السلطوي ليس هناك فرق بين شرعية الحكام و النظام, لذلك كان للقصور في الأداء الاقتصادي للنظم الدكتاتورية أثره في ظهور الأزمة الشرعية لهذه النظم.[1]

3-العامل الاقتصادي:

إن الأزمات التي عانت منها الكثير من الدول العالم الثالث ذات الحكم السلطوي كانت نتيجة تدني وتدهور الاقتصاد التي أسفرت عنها تظاهرات الجماهيرية, أرغمت الأنظمة على إدخال إصلاحات لمنع السيطرة الإقليمية على موارد البلاد، فلقد لعبت التطورات التي شهد تها بعض الدول العالم الثالث و خاصة الدول العربية في بداية الثمانينيات دورا هاما في دفع عجلة الديمقراطية لان أكثر من سبعة عشر دولة عربية واجهت أزمة الاقتصادية تمثلت في ركود معدلات النمو الاقتصادي و ارتفاع معدلات التضخم وتفاقم عجز المدفوعات الخارجية, وتدني الاحتياطات الرسمية من العملات الصعبة و ارتفاع حجم المديونية.[2]

4-الدولة و المجتمع المدني:

يعتبر المجتمع المدني العامل الذي يساعد على زعزعة مركز الأنظمة السلطوية, فعلى المستوى الاجتماعي و التنمية الاقتصادية ة التصنع و التحضر, تعمل هذه المتغيرات جميعا على خلق و تقوية جماعات المصالح و التجمعات الطوعية فالعديد من هذه الأنظمة هي الحجر الأساس للديمقراطية.

[1] شهرزاد صحراوي, مرجع سابق, ص 19

[2] مسالي نسيمة و أخرون , مرجع سابق, ص11

وقد تتصف الدولة بمجموعة من الصفات التي تكسب لها القدرة على التدخل في القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و ثقافية كلها الأمر الذي يجعل منها قيمة مركزية في المجتمع و أداة تحقيق التوقعات, وعندما تصبح الدولة ناطقة الفعلية باسم المجتمع يتضاءل دور المجتمع المدني ة تضمحل وظائف المعارضة السياسية.[1]

5-الثقافة السياسية:

إن الاهتمام الأول بالعلاقة مابين الثقافة السياسية الديمقراطية ترجع إلى المفكرين اليونانيين حيث أشار أرسطو إلى أهمية الاعتدال و التسامح كقيم اجتماعية عاكسة للسلوك الفردي للديمقراطية و خطورة التطرف أو الإيديولوجيات الشعوبية، وسيطرت هذه الفرضية على الأدبيات المعاصرة التي أشارت إلى أهمية تنمية نمط من الثقافة يركز على قيم الاعتدال و التعاون و المسامحة و التفاوض و التكيف مابين نخب النظام حتى يتحقق التحول الديمقراطي ، وترسخ دعائمه.

فإذا كانت الثقافة السياسية للنخبة لها دور فعال في احتضان الديمقراطية ، فإن الدراسات اهتمت بالثقافة السياسية للجماهير، إذ ينبغي إن يكون لدى المواطنين الاستعداد و القدرة على فعل المطلوب لبقاء النظام و استمراره ، و لايجب إن يتسم توجه المواطنين نحو السلطة بالطاعة الكاملة أو الرفض العدائي لها، و لكن ينبغي إن يحقق الأفراد التوازن مابين القيم المتصارعة، بمعنى عدم الثقة التامة في السلطة تحديدها من جهة ، تأييدها دعمها من جهة أخرى.[2]

---

[1] سليمان الرياشي وآخرون، **الازمة الجزائرية "خلفيات السياسية ة الاجتماعية و الاقتصادية و ثقافية**، ط1, مركز الدراسات الوحدة العربية. بيروت، 1996،ص 200

[2] باي أحمد، **أفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي و دور العوامل الخارجية ، دراسة مقارنة لحالتي الجزائر و مصر**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي ة الاداري، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر،2009-2008، ص28

المطلب الثاني: العوامل الخارجية المتحكمة في التحول الديمقراطي

لقد ساهمت أيضا عوامل خارجية في عملية التحول الديمقراطي, فما هي هذه العوامل؟

أولا : تأثير القوى الخارجية في دفع الديمقراطية

أصبحت الدول الرأسمالية المتقدمة و مؤسساتها المالية تتمتع بتطور الاقتصادي بحيث توصف في الوقت الحاضر بالدول المتحولة إلى الاقتصاد السوق و بشكل من أشكال أثرت على دول العالم الثالث حيث اشترطت كشرط أساسي أن لا تمنحها مساعدات إلا إذا تحول نظامها السلطوي إلى نظام ديمقراطي سياسي كما أكدته الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و فرنسا. [1]

كما يمكن القول انه لو لا التغيرات السياسية و التي اجتاحت الاتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينيات لم يكن من الممكن أن يبحث تحول ديمقراطي في كثير من دول العالم الثالث.

ثانيا:استخدام القوة العسكرية

يعتبر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها أو فرض العقوبات من العوامل الخارجية المساعدة للضغط على الأنظمة السياسية التي توصف بالشمولية و التسلطية وغير ديمقراطية, ويعود استخدام هذا الأسلوب لأغراض سياسية أو خدمة لقضايا ذات طابع سياسي ظاهريا, بعد إن كان مرتبطا بالقضايا الإستراتيجية و الإيديولوجية, إذ يعتبر من الآليات التقليدية في السياسة الدولية الذي عرفه العالم من خلال التدخل العسكري الأمريكي في كل من ألمانيا و اليابان و العمل على بناء أنظمة سياسية ديمقراطية.

[1] أبراش إبراهيم, **الديمقراطية بين عالمية الفكرة ة خصوصية التطبيق, مطبعة النجاح الجديدة,الدار البيضاء, 2001,ص29**

من أهم مظاهر التدخل العسكري لقلب الأنظمة في الدول غير الديمقراطية , ما ترتب عن أحداث سبتمبر 2001, حيث تحركت السياسة الأمريكية تحت غطاء مكافحة الإرهاب و القضاء على مهددات الأمن و السلم العالمين، ونشر قيم الديمقراطية و تحرير الشعوب و فرض احترام حقوق الإنسان، حيث تم فرض منطق القوة و التدخل العسكري المباشرة في كل أفغانستان 2001 و احتلال العراق في 2003، لإسقاط نظام طالبان وصدام حسين على التوالي.

إذا كان التدخل العسكري يرمي إلى إسقاط الأنظمة القائمة، فإن سياسة العقوبات ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف مثل:

-تغيير سياسات الدول المستهدفة بالعقوبات و إعادة تشكيل النظام برمته بعد إضعاف إمكانياته وموارده مما يؤدي إلى ضعف الأداء.

-وتعد بعض الدول العربية أكثر الدول تعرضا لسياسة العقوبات مثل ليبيا و العراق و السودان إضافة إلى بعض الدول الأوروبية إبان الحرب الباردة، وبعض الدول في أمريكا اللاتينية ككوبا وفنزويلا.[1]

ثالثا:الديون الخارجية

هي إحدى أهم أدوات التأثير الخارجي، وأصبح صندوق النقد الدولي و البنك الدولي يلعبان دور في تحديد الشروط التي تستطيع بها الدول الحصول على قروض، وهذه الشروط أتاحت للمؤسسات المالية العالمية فرصة التدخل المباشر في رسم السياسات العامة في الدولة معينة، و التي تفرض عليها برامج اقتصادية في شكل وصفات علاجية لاقتصادياتها العاجزة تحت عنوان "**البرامج التعديل الهيكلي**" **أو** "**الانفتاح الاقتصادي**" وأمام هذا المتغير تجد العديد من الدول نفسها أمام الواقع المفروض عليها دون خيارات بديلة مما يجعلها في موقع الضعف في العملية التفاوضية نظرا للإفلاس الاقتصادي و هشاشة النظام الداخلي.[2]

[1] مرجع سابق،ص 33

[2] باي أحمد،مرجع سابق،ص46-47

رابعا:العدوى و المحاكاة

يعتبر هذا العامل من أهم العوامل المساعدة على قيام التحول الديمقراطي (الموجة الثالثة) وهذا حسب ما يراه صامويل هيتنجتون وكما سماه أيضا بالعمل العرضي أو العدوى أو المحاكاة أو كرات الثلج، وهو يقصد بهذا أن نجاح التحول في دولة ما يشجع على أحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى أما لان مشكلاتها متشابهة أو تعتبرها دواء لحل هده المشاكل ، أو إنها نموذج ناجح يمكن الاقتداء به.[1]

إن أكثر النماذج الناجحة في تجربة الديمقراطية رومانيا و ألمانيا ويوغوسلافيا وتظهر أهمية هذا في التطور الهائل الذي توصلت إليه هذه الدول.

أيضا لعب التقارب الجغرافي و التشابه الثقافي دور في انتقال عملية التحول من دولة إلى أخرى وهو ما يحدث في دول أوروبا الشرقية التي انفرط عقدها و خرجت من قبضة السيطرة السوفياتية، و بدأت السباق نحو الديمقراطية.[2]

كما ذكر هيتنجتون عندما قام الكوريون لمحاكاة واعية لمبدأ سلطة الشعب الذي وضع حد لدكتاتورية "ماركوس" في فليبين، كما يشكل هذا العامل(العرض العملي) كذلك دروسا يمكن الاستفادة منها الشعوب أخرى و مثال تلك الاستفادة اسبانيا وبرازيل من المتاعب و المشاكل و العراقيل التي عرفها التحول الديمقراطي في البرتغال بين عامين1974-1975.[3]

[1]صامويل هتينغتون، **الموجه الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، الترجمة لعبد الوهاب علوب، ط1،القاهرة،دار سعاد الصباح،1993،ص163

[2]مسعودي عبد القادر، **التحول الديمقراطي في الجزائر (العوامل الداخلية و الخارجية)**، شهادة لنيل ليسانس في العلوم السياسية، جامعة د.مولاي الطاهر ، سعيدة، 2011-2012،ص22.

[3]باي احمد،مرجع سابق،ص49

الفصل الثاني:
أسباب التحول الديمقراطي في الجزائر

انطلقت التجربة الديمقراطية في الجزائر سنة 1989 على أساس غير سليم بفعل غياب تقويم جدي و الموضوعي للأوضاع المتأزمة التي أدت إلى انتفاضة أكتوبر، وكذلك الطموحات و الآمال التي وقع التعبير عنها قبل وبعد ذلك، إذ تم اختزال الأزمة بعمقها وتشعب عواملها وكذلك فشل التنظيم لاقتصادي السائد، إضافة إلى إدخال بعض الإجراءات الشكلانية على مستوى السياسي بالرغم من هذا يمكن أن نسجل درجة الانحلال التي وصل إليها النظام السياسي و مستوى التفكك الذي بلغه المجتمع، و انقلاب سلم القيم و المعايير رأسا على عقب و هذا ما أدى إلى تدهور في مستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي وبروز الأزمات السياسية .[1]

يرى "دافيد ايستون" «أن عمل النظام السياسي دائم ومستمر مادام هناك مدخلات في شكل مطالب و مساندات تتشكل وتصاغ من طرف إما محيطه الداخلي أو محيطه الخارجي أو بواسطة النظام السياسي نفسه»، فهذه المدخلات تخضع إلى عمليات تحويل طويلة داخل بنية النظام، قبل أن تظهر في شكل مخرجات (سياسات و قرارات)، تعكس استجابة النظام للمطالب الفعلية أو المتوقعة، وهكذا فإن هذه العملية السياسية ضرورية لبقاء النظام ، فعلى أساس فهم ما حدث وما يحدث بالنسبة للمدخلات، تصبح السلطة قادرة على الرد بالمضي في سلوكها السابق أو بتعديله أو التخلي عنه وبالتالي يحافظ النظام على استمراره، لان في هذه الحالة يمكنه تأدية وظائفه الأساسية التي حددها عالم الاجتماع "تالكوت بارسونز" وأكدها "كارل دويتش" وهي أربعة:"المحافظة على نموذجه، تحقيق أو الاقتراب من الهدف أو الأهداف التي جاء من اجلها، التكيف مع البيئة (الداخلية و الخارجية)، تحقيق التكامل بين الوظائف التكامل بين الوظائف السابقة"[2]

ومن خلال هذا الطرح يستوجب الحديث عن أهم الأسباب الداخلية و الخارجية التي دفعت بالجزائر إلى التحول نحو الديمقراطية وسنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين رئيسين هما:

---

[1] عنصر العياشي، **سوسيولوجية الديمقراطية و التمرد بالجزائر**،ط1،دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 1999، ص10.

[2] احمد طعيبة، **ازمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988-1994**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،1998،1997،ص64.

المبحث الأول: متغيرات البيئة الداخلية(الأسباب الداخلية)

المبحث الثاني:متغيرات البيئة الخارجية(الأسباب الخارجية)

المبحث الأول: متغيرات البيئة الداخلية(الأسباب الداخلية)

آمن الشعب الجزائري بان استقلاله عن فرنسا كان بمثابة تتويج الجهود كفاح الطويل ضد الظلم و القهر، وكان يأمل لما استعاد سيادته على أراضيه أن يتمكن من العيش الكريم ويهنئ بالأمن و الاستقرار وتتحقق العدالة و المساواة بين كل أبناء الوطن، ويتمكن من التعبير بحرية عن أرائه في تحديد خياراته الأساسية و المساهمة بكل عزم وحماس في بناء دولته وترميم المجتمع الذي مزقته ظروف الاستعمار.

ولاعتبارات تتعلق بطبيعة الثقافة السياسية غداة الاستقلال وطبيعة النخب التي قادت الكفاح المسلح، سلم الشعب زمام قيادته إلى جبهة التحرير الوطني (الحزب الوحيد في البلاد) لتحقيق مشروعه الطموح، وتحولت الجزائر إلى ورشة بناء كبيرة أقصي وهمش باسمها كل صوت معارض وكل محاولة تقييم خارج إطار الحزب بل خارج دائرة النخبة الحاكمة.

لم يكن التحول الديمقراطي الذي شهدته الجزائر منذ 1989، تحولا طبيعيا أو نتاجا لأداء النظام السياسي الجزائري في ترقية العلاقة بينه وبين المجتمع، وإنما تقف وراء ذلك التحول الكثير من الأسباب الداخلية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وحتى الثقافية.[1]

وعليه كان التركيز في هذا المبحث منصبا على دراسة مختلف الأسباب التي أثرت فيه وفي بيئته الداخلية وذلك وفقا للمطالب التالية:

[1] احمد طعيبة، مرجع سابق، ص67

المطلب الأول:الأسباب السياسية

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية

المطلب الثالث:الأسباب الاجتماعية و الثقافية

المطلب الأول: الأسباب السياسية(الأزمة السياسية)

النظام السياسي هو التعبير المؤسسي لحركة التفاعلات الاجتماعية و الاقتصادية و الفكرية بين أفراد وفئات المجتمع، وتتوقف استمرارية أي نظام سياسي على قدرة مؤسسات النظام على:

1- التكيف مع حركة التفاعلات في المجتمع الذي تعبر عنه، وتوجيه هذه التفاعلات بما يحول دون تصادم المصالح المتعارضة للفئات الاجتماعية المختلفة، أو طغيان مصالح إحداهما على الأخرى.

2-مواجهة التحديات الخارجية التي تواجه المجتمع ككل.

وإذا ما عجزت مؤسسات النظام القائم عن القيام بهاتين الوظيفتين أو إحداهما يبدأ النظام في التداعي و الانهيار، و عادة ما يتم هذا الانهيار من خلال عمل عنيف.[1]

فلقد عانى النظام السياسي الجزائري من قصور في القيام بهاتين الوظيفتين، خصوصا الوظيفة الأولى ، اعتماد السياسي الجزائري على الحزب الواحد ، وما صاحب ذلك من احتكار للسلطة وممارستها من قبل نخبة سياسية-عسكرية ، مع غياب المشاركة السياسية

ضمن إطار شرعي مؤسسي، أدت إلى أن تبلغ التناقضات مستوى يفوق قدرة مؤسسات النظام القائمة على ضبطها و احتوائها ومعالجتها بأسلوب ديمقراطي.

وقد أدى كل ذلك إلى توسيع الفجوة بين الدولة و نظامها السياسي بكل عناصره من جهة وبين المجتمع وقواه السياسية و الاجتماعية من جهة أخرى، مما جعل مؤسسات الدولة تفقد مصداقيتها والنظام السياسي يفقد شرعيته و هذا ما نجمت عنه مظاهرات 5 أكتوبر 1988.[2]

---

[1] احمد طعيبة،مرجع السابق،ص68

[2] ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي**، دراسة تطبيقية في الجزائر، دار الكتاب الحديث، القاهرة،2010،ص59،60

وتتلخص المؤثرات السياسية التي دفعت النظام السياسي الجزائري إلى التحول في :

* لقد مثلت مؤسسة الرئاسة محور النظام السياسي الجزائري منذ1962 وذلك على حساب دور كل من مؤسسة الحزب و الدولة، وتبرز أهمية موقع الرئاسة في كونه المركز الذي يوازن بين مصالح كل مجموعات الضغط، و المشكلة أساسا من الإدارة و الجيش و الحزب، فالإدارة من خلال بيروقراطيها تهيمن على السلطة التنفيذية وهي صانعة للقرار ومؤسسة الجيش بحكم نفوذها وقوتها تأثر في مؤسسة الرئاسة بشكل كبير ومؤكد، ويعمل الحزب بوصفه جهازا تعبويا يقوم على تزكية قرارات النظام.

بالإضافة إلى هذه المركزية المؤسسية التي تنتهي في الغالب إلى قبضة الرئيس، فإن الميزة الثانية لهذه المؤسسات هي ضعف الأداء وانعدام الفاعلية، ويرجع ذلك إلى عدم الاستقرار داخلها وعدم استقلالية قرارها وهي في خدمة الهيئة التنفيذية بعيدة عن المهمة الأساسية لها(تمثيل وحماية مصالح المواطنين). [1]

1-أزمة الحزب الواحد:

فلقد استند حزب جبهة التحرير الوطني في ممارسة السلطة الشرعية تاريخية ثورية ، ارتكزت بدورها على المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي، وهي شرعية لم سبق أن حصلت عليها أي قوة سياسية أو حزبية في الجزائر سوى الجيش الشعبي الوطني حيث مارس دورا سياسيا تعبويا مانعا لظهور رأي قوة سياسية منافسة.

وانطلقت سيطرة الحزب على الصعيدين مختلفين:

-مؤسسات الدولة و الحكومة التي حولت إلى جهاز شبه تنفيذي، مكلفة بتطبيق توصيات ومؤتمرات ودورات اللجنة المركزية و مكتبة السياسي.

-احكم الحزب سيطرته على النقابات و المنظمات الجماهيرية و الحركة الاجتماعية بشكل عام.

[1] لطيفة بن عاشور، **آليات التحول الديمقراطي في الجزائر**،مذكرة ماستر اكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2014،2013. ص15

خلال هذا الظرف، كان المجتمع يتطلع إلى المزيد من التغيير، مما أدى إلى توسيع الهوة بين المجتمع و الهياكل الرسمية للدولة، والتشكيك في شرعية النظام وفقدان الثقة في الحزب نتيجة أخطاء التي وقع فيها أهمها ما يلي:

-الاعتماد على الجيش منذ عام 1965 بصفته القوة الوحيدة المنظمة للبلاد وبهذا تحول الحزب إلى مجرد جهاز سياسي يفتقر على شرعية.[1]

-الصراع الداخلي للحزب مما أدى إلى فقدانه القيمة و مبادئه و أصبح مجرد جهاز.

-تفشي الفساد و البيروقراطية داخل الحزب مما أفقدها مشروعيتها السياسية.[2]

من هنا عجزت جبهة التحرير الوطني عن إجراء عملية توازن المطلوبة بين القوى السياسية كافة وخاصة أن عملية التحول نحو التعددية السياسية كانت تشكل فينظر السلطة عاملا أساسيا.

2-أزمة الشرعية:

يعد مفهوم الشرعية مفهوما غامضا يحاول المحللون تفاديه قدر المستطاع، يقول روسو"إن القوي لا يمكن إن يظل قويا بدرجة تكفي لبقائه في موقع السيادة إلى الأبد إلا إذا حول القوة إلى (حق) الزعماء المستبدين في الحكم و(واجب) شعوبهم بالطاعة".[3]

لقد شكلت أزمة الشرعية الأكثر خطورة منذ الاستقلال، حيث لعبت ثلاث قوى مركزية دور القائد السياسي بعد الاستقلال وهي:الحزب، الحكومة، والجيش، ورغم وضع الحدود الفاصلة بين هذه المؤسسات الثلاث خلال حرب التحرير الوطني، فقد أصبحت لا وجود لها بعد الاستقلال، وتحول حزب جبهة التحرير الوطني إلى الحزب الوحيد في الساحة السياسية، ورفض العسكريون الفصل بين ماهو سياسي وما هو عسكري، وقد خلق هذا التداخل نظام الحزب الواحد في إطار الشرعية الثورية-التاريخية.

---

[1] ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الاحادية إلى التعددية السياسية**،مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر،2006، 114

[2] ناجي عبد النور، مرجع سابق،ص60.

[3] صامويل هتينغتون، مرجع سابق،ص108

رغم التطورات التي طرأت على المجتمع منذ الاستقلال، فإن النظام السياسي لم يواكب ذلك، بل استمر في الاعتماد على نظام الحزب الواحد ومركزية التخطيط و الإشراف و التنفيذ وسيطرة الدولة، واستخدام جبهة التحرير الوطني في احتكار التمثيل السياسي وسيطرتها على النقابة و الاتحادات المهنية، وعلى عملية الانتخابات في المجلس الشعبي الوطني و المجالس المحلية.

وبالرغم من القوة التي كان يتمتع بها حزب جبهة التحرير الوطني خاصة في عهد الرئيس بن جديد، فإن ذلك لم يمنع من حدوث انقسامات داخلية، حيث نشبت صراعات بين قادة الجبهة، فكان جناح أيد الإصلاح الاقتصادي بقيادة الرئيس بن جديد وسمي جماعة الإصلاحيين، وجناح عارضه بقيادة الشريف مساعديه وبعض المنظمات الجماهيرية وسمي جماعة المحافظين ....وكان ظهور هذا الصراع مجسدا في النقاش حول إثراء الميثاق الوطني بين أطروحات وأفكار الجناحين. [1]

3-أزمة المشاركة السياسية:

و التي تعتبر احد مقومات الحداثة السياسية، والتي يتمخض عنها ظهور الرغبة في المشاركة السياسية لدى قطاعات أوسع من المواطنين داخل المجتمع.

فبعد عشرين سنة من الاستقلال(بما شمله من عملية تعليم و تثقيف، وإطلاع على التجارب العالمية و الاحتكاك بها، وأحادية الحزب و الرأي) تكونت قوى سياسية في شكل جمعيات واتجاهات بعضها سرية وأخرى علنية تطالب بالمشاركة السياسية وتنتقد توجهات النظام(الشيوعيون، جبهة القوى الاشتراكية، الحركة البربرية، الجماعات الإسلامية، البعث و الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر بقيادة "بن بله"). وقد لعبت كلها دور المشوش على النظام حيث كانت لها مطالب وضغوط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سواء من خلال وجودها داخل أجهزة الحكم أو معارضة النظام علنيا مباشرة من دول أجنبية

إن سيطرة الدولة على المجتمع، و الطابع البيروقراطي لعلاقتها معه، أوصلا المجتمع إلى حالة من الانسداد. كما أثبت الواقع أن التحولات الاجتماعية الداخلية التي تنامت بسرعة بفعل انتشار التعليم و التفتح على العالم المتقدم، وتزايد متطلبات المعيشة وتعقدها، لم تلق رد الفعل المناسب من النظام السياسي، ولم تجد فيه متنفسا حقيقيا قادرا على استيعابها وتلبيتها خاصة المشاركة السياسية، بل أصبح

[1] نوال بلحربي،**أزمة الشرعية في الجزائر**،رسالة لنيل شهادة ماجستير في فرع التنظيم الاداري،جامعة بن خدة يوسف، الجزائر،2006-2007، ص124

عاجزا عن تحقيق الأهداف التي وعد بها بعد أن أدخل في وعي الأفراد فكرة الدولة الأم(الدولة تعطيك، الدولة توفر لك، الدولة تعالجك، الدولة تعلمك).[1]

النتيجة الحتمية لذلك افتقاده للتأييد و المساندة و بالتالي انعدام الثقة فيه من طرف أغلب فئات المجتمع ، وتصدع شرعيته الهشة ، وهذا ما يفسر دون شك كثرة المعارضة للنظام سواء السياسية منها أو الشعبية(مظاهرات تيزي وزو سنة 1980، أحداث جامعة الجزائر سنة 1982، أحداث قسنطينة و سطيف سنة 1986....إلخ).

إضافة إلى عدم الانسجام بين متطلبات المجتمع و الحلول التي كانت تفرضها السلطة على الشعب، ولعل أحداث أكتوبر 1988 تعبر بوضوح عن الطريق المسدود الذي وصل إليه النظام في الجزائر وعدم قدرته على التفاعل مع مطالب و ضغوطات بيئته الداخلية و الاستجابة لها.[2]

4-أزمة الهوية :

تشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع بما يعينه من انتقاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة وطنية واحدة، وبالتالي تعدد الو لاءات السياسية داخل المجتمع الواحد، بحيث يكون ولاء الفرد لحمايته العرقية وليس ولاءه للحكومة المركزية.

ترجع جذور أزمة الهوية في الجزائر إلى مرحلة الاحتلال الفرنسي الذي ساهم في القضاء

على المقومات الشخصية الجزائرية الحضارية من الدين و اللغة و التاريخ، العمل على تنشئة نخبة الموالية له ، اخترقت الإدارة وأجهزت الحكم بعد الاستقلال وأصبح المجتمع الجزائري مقسم بين اتجاهات متعددة، حيث أخذ بعضهم يتمسك بالاتجاه العروبة، وآخر يرى في الإسلام بديلا ومحققا لذلك التوازن المقصود في الشخصية الوطنية، في حين ارتبط بعضهم الآخر بالهوية الإفريقية البربرية.

[1] أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص 78

[2] احمد طعيبة، مرجع سابق،ص79

–لهذا تبدو الهوية في الجزائر من أخطر الأزمات التي يواجهها المجتمع، حيث ظهرت جمعيات تدعو إلى التعريب في الجامعات، وكرد فعل على ما حققته هذه الجمعيات ظهرت حركة طلابية تطالب بالاعتراف بالثقافة الأمازيغية.[1]

[1] ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، مرجع سابق، ص120

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية:

يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي غير أنه ليس العامل الحاسم حيث أنه لا يوجد نمط أو مستوى محدد من النمو الاقتصادي لتحقيق عملية التحول الديمقراطية، فقد أثرت العوامل الاقتصادية حسب **صامؤيل هانتجتون** في الموجة الثالثة على عملية التحول الديمقراطي بثلاث طرق، فالطريقة الأولى تحققت نتيجة الطفرة التي شهدتها أسعار النفط، و الثانية نتيجة وصول عدد من الدول إلى مستويات نمو اقتصادية عالية ساهمت في تحقيق عملية التحول الديمقراطي، أما الثالثة فارتبطت بتحقيق النمو الاقتصادي الشديد السرعة إلى زعزعة الأنظمة الشمولية في عدد من الدول، ومنه وصل **صامؤيل هانتجتون** إلى أن النمو الاقتصادي مهد السبيل لقيام الديمقراطية، وأدت الأزمات الناجمة إما عن النمو السريع أو عن الركود الاقتصادي إلى إضعاف النزعة الشمولية.[1]

ولم تظهر العوامل الثلاثة جمعيا في كل دولة، ولكن ليس هناك دولة من دول العالم الثالث استطاعت الإفلات منها جمعيا.[2]

ونظرا لارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات النفط، فإن مؤشرات النشاط الاقتصادي بينت بوضوح مدى خطورة الأزمة التي عرفتها الجزائر إ بتداءا من منتصف الثمانينات، و التي تجلت مظاهرها من خلال مجموعة من الإختلالات أهمها، تقلص مدا خيل صادرات السلع و الخدمات من 13 مليار دولار أمريكي سنة 1985 إلى 9.5 مليار دولار أمريكي سنة 1989 نتيجة انخفاض سعر البترول من 40 دولار للبرميل إلى 13 دولار سنة 1986،

ثم إلى 11 دولار سنة 1988، مع مارا فقه من انخفاض في قيمة الدولار في حد ذاته، انخفاض احتياطي الجزائر من العملة الصعبة من 2.81 مليار دولار أمريكي سنة 1985 إلى 0.84 مليار دولار سنة 1989، كما ارتفعت نسبة خدمة الديون سنة 1989 إلى 07 مليار دولار وهو ما يمثل 67.3% من

[1] صامؤيل هانتيجتون، مرجع سابق،ص120

[2] نفس المرجع،ص121

مدا خيل الصادرات الجزائرية و زيادة معدل البطالة بصفة كبيرة حيث كان سنة 1985 يمثل 16.9% وانتقل سنة 1989 إلى 23.4%.[1]

وحسب رأي الكاتب" الدكتور نور الدين زمام " بأنه بعد ذلك ازدادت خطورة تدهور المستوى المعيشي بسبب الآثار السلبية للإصلاحات الضرورية التي اتبعت بعد 1986 مثل التضخم ، وتدهور الإنتاج و التوزيع، و الفساد وظهور الأثرياء الجدد في الأسواق الموازية.

في ظل هذه الأجواء اضطرت القيادة العليا للدولة التي دق ناقوس الخطر فيها مرة تلو الأخرى لتجنب الكارثة التي قد تأتي على شرعيتها، فقد أدى بالرئيس الجمهورية إلى خطاب في أول جويلية 1988، بقوله"إن أزمة التي يجتازها العالم اليوم ليست ظرفية، ويمكن مواجهتها، فعلى البلدان أن تسعى لمجابهتها بشتى الإجراءات الفعالة، وأن تترجم ذلك من خلال تنويع الجهود الرامية إلى زيادة الإنتاج وتحسين النوعية، مع تقديم مثال على الانضباط الصارم و الاستهلاك العقلاني."

حسب الكاتب راح يحلل الخطاب بقوله:"ولكن بدل أن تضرب النخب لحاكمة المثال في الانضباط و التقشف إلا أنها راحت تنسج علاقتها ضمن شبكات الاقتصاد السري أي الاقتصاد الموازي الذي راح يمارسه عدد كبير من الشباب البطال.[2]

[1] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر،2008.2009، ص116

[2] نور الدين زمام، **السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري(1962-1998)**،ط1،دار الكتاب العربي، الجزائر 2002، ص174.

المطلب الثالث:الأسباب الاجتماعية والثقافية:

استنادا إلى المداخيل النفطية التي شهدت موجتي ارتفاع أسعار عام 1973-1974 و 1979-1980 وكذلك القدرة على الحصول على القروض الأجنبية، عملت الدولة الجزائرية على توسيع قاعدتها الاجتماعية من أجل ضمان استقرارها من خلال سياستها بضمان التشغيل وتقليص البطالة وتامين الأجور، وتلبية الحاجات الأساسية من العلاج و التعليم المجانيين، وتدعيم القدرة الشرائية للمواطن بدعم أسعار المواد الغذائية ودعم العملة الوطنية، ففي الفترة 1966-1985 تناقضت نسبة البطالة من 32.9% سنة 1966 إلى 8.7% سنة 1984، وذلك بفضل ارتفاع معدل التشغيل حيث استطاعت الدولة أن تؤمن بين 1980 و1984 أكثر من 130 ألف منصب شغل سنويا، كما زادت نسبة الإجراء في أوساط السكان و التي بلغت نسبتهم 72% سنة 1984.

إلا أن هذه السياسة لم تثبت نجاعتها وأدخلت البلاد في أزمة حادة، فنمو الإنتاج و الإنتاجية لم يكن بنفس الوتيرة التي كان عليها النمو المتزايد للتشغيل و المداخيل وزيادة الإنفاق العام أثقلت كاهل الدولة حيث اضطرت الدولة إلى إتباع سياسة تقشفية خاصة منذ مطلع سنة 1984، إضافة إلى تقهقر أسعار النفط في بداية 1986 مؤدية بذلك إلى بروز الملامح الاجتماعية للأزمة التي ارتبط بارتفاع النمو السكاني بشكل عالي حيث قدر ب3.2% وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب في العالم، فزيادة عدد المواليد معناه زيادة جديدة في المطالب الاجتماعية وهذا بدوره يؤدي إلى عجز ميزانية الدولة عن تلبية كل الاحتياجات.[1]

الأسباب الثقافية:

تظهر الكيفية التي تحولت بموجبها الثقافة و المثقف في الجزائر إلى قوة ثقافية معارضة للنظام، ومساهمتها بشكل غير مباشر في الدفع إلى تحول ديمقراطي تعددي من خلال عدة صور:

أ) خلقت مخلفات الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر من جهة، و التجارب التربوية المتعاقبة بعد الاستقلال من جهة أخرى، ثلاثة فئات من ناحية لغة التفكير و التعامل.

[1] لطيفة بن عاشور،مرجع سابق، ص22

الأولى: تتقن اللغة الفرنسية وتجهل اللغة العربية، الثانية: تجيد اللغة العربية الرسمية، أما الثالثة: فهي مزدوجة اللغة(عربي–فرنسي)

ب)نتج عن الازدواجية في التعليم و الثقافة ازدواجية في الشخصية الوطنية.

الشخصية الأولى: شخصية اغترابية لا ترى ذاتها إلا من خلال الارتباط الواعي أو غير الواعي بثقافة الغرب وحضارته خاصة النموذج الفرنسي و اعتبارهما معيار التقدم و التمدن بدعوى شمولية و عالمية المشروع الثقافي و الحضاري الغربي و نجاعته التاريخية و تأكيده المتواصل على إنسانيته.

الشخصية الثانية: تبحث عن ذاتها التاريخية و الحضارية، وتصارع الاغتراب و الذوبان استنادا إلى اختلاف الغرب وتميزه فكرا وقيما اجتماعية عن الخصوصية المحلية الجزائرية، إذ لا يمكن تحقيق أي تنمية إلا انطلاقا من الخصوصيات المتميزة.

ج) ظهور مطلب (اللغة) و الثقافة الامازيغية بشكل واضح مع بداية الثمانينات في محاولة لفرض نفسه كحقيقة موجودة لا يعترف بها النظام، وذهب المطالبون بهذا المطلب إلى حد المعارضة العلنية للنظام ومواجهته (أحداث الربيع الامازيغي)، و بالتالي خلق ضغوطات من البيئة الداخلية للنظام كان لابد عليه أن يهتم بإيجاد الحلول لها حتى لا تنعكس سلبا على أدائه السياسي. [1]

[1]أحمد طعيبة، مرجع سابق،ص76

المبحث الثاني: متغيرات البيئة الخارجية(الأسباب الخارجية)

تلعب البيئة الخارجية دورا لا يقل أهمية عن البيئة الداخلية من حيث خلق الضغوط و التأثيرات على النظام السياسي، ودفعه إلى مسايرة كل تحولاتها وتطوراتها، خاصة و أن النظام الدولي الجديد يسير باتجاه فرض توجهات واحدة سياسية واقتصادية وثقافية (أو ما يعرف بظاهرة العولمة) لا يمكن لأي نظام سياسي أو دولة ما، التغاضي عنها أو إغفالها، أو تجاوزها، فعامل التأثر(خاصة بالنسبة لدولة متخلفة) أصبح أمرا لا مفر منه في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي جعل من العالم قرية صغيرة محدودة الأطراف، وليس بمقدور أية دولة اليوم أن تعرقل تدفق المعلومات والأفكار عبر حدودها الوطنية.[1]

وعليه، كان التركيز في هذا المبحث على دراسة المتغيرات الإقليمية و الدولية التي أثرت على البيئة الخارجية في الجزائر وذلك من خلال إدراجها في المطالب التالية:

المطلب الأول: المتغيرات الإقليمية

المطلب الثاني: المتغيرات الدولية

المطلب الأول: المتغيرات الإقليمية

تشمل هذه البيئة كل من النظام الإقليمي العربي، و النظام الفرعي للمغرب العربي وكلاهما له تأثير خاص على الجزائر بحكم دورها و ارتباطاتها العربية المتميزة.

إذا كانت هناك عوامل داخلية و خارجية قد أدت إلى التسلطية في الوطن العربي، فإن هناك متغيرات داخلية و خارجية تعمل على تعزيز عملية التطور الديمقراطي، ولاشك أن مأزق الشرعية السياسية الذي تعاني منه النظم العربية عديدة و الذي أوصلها إلى طريق مسدود، حيث أنه يؤكد على أهمية التحول الديمقراطي لتأسيس الشرعية السسياسية.[2]

تعد الجزائر من ضمن الدول العربية التي بدورها تواجه إستراتيجية ثقافية و اقتصادية وتنموية، زادت من ضعفها وعدم قدرتها على مواجهة المتغيرات البيئية العالمية الجديدة، إلا أنه يمكننا القول أن الجزائر قبل عام 1990 كانت تؤدي دورا إستراتيجيا في توازنات النظام العربي وخلق روابط و تعاون ومواجهة

[1] لطيفة بن عاشور، مرجع سابق،ص40

[2] ناجي عبد النور،**تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي**، مرجع سابق، ص82

الضغوط المسلطة على بعض الأنظمة، لكن سقوط الجزائر في أزمتها الداخلية الذي أدى إلى انعزالها دبلوماسيا وقد دام هذا الوضع قرابة عشرية كاملة، وبعد مرور هذه المدة نلاحظ عودة قوية للدبلوماسية الجزائرية في أداة ترتيب وتقوية النظام العربي، أو دعم القضايا العربية مثل القضية الفلسطينية و الصحراء الغربية و رفع الحصار عن العراق.[1]

المطلب الثاني: المتغيرات الدولية

تبرز تأثيرات السياسة الدولية من خلال رياح التغيرات التي أصابت العالم الاشتراكي وما صاحبه من تحولات في بنية الأنظمة التسلطية و انتقالها إلى الديمقراطية، وقد قادت هذه الموجة من التحول المراكز الأساسية في المنظومة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان لزاما على الجزائر مواكبة هذه التغيرات الجديدة سواء قرأت في إطار حسابات النخب الحاكمة ومحاولة استباقها للأحداث من خلال مبادرتها هي بإطلاق مسار التحول بهدف التحكم فيه وتسجيل الموقف على أساس أنها صاحبة الفضل، أم أنها استجابة عفوية للضغوطات الداخلية و الخارجية و من ثم قراءتها على أنها حتمية فرضتها حالة العجز و القصور التي وصل إليها النظام السياسي الجزائري.

لعبت المؤسسات المالية الدولية، ممثلة في صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، الدور الأساسي في تحول كثير من دول العالم الثالث إلى الليبرالية وذلك من خلال المشروطية السياسية التي يفرضها على المقترضين، فصندوق النقد الدولي وعبر برنامج التصحيح الهيكلي، الذي يعتبر الوصفة الأساسية التي يقدمها الصندوق لكل الدول المأزومة يقوم بتشجيع نظام الخوصصة ورفع الدعم عن المؤسسات العمومية واشتراط انسحاب الدولة التام من المنظومة الاقتصادية وفسح المجال أمام قوى السوق، وقد وجدت الجزائر نفسها بسبب أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية المتردية مع نهاية الثمانينيات مضطرة إلى خوض هذه التجربة و الانخراط في هذا المسا ر[2] .

[1] إسماعيل قيرة و آخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت،2002،ص290

[2] محمد بوضياف، مرجع سابق،ص119، ص120

الفصل الثالث:

مخرجات التحول الديمقراطي في الجزائر

شهدت معظم دول العالم الثالث في نهاية الثمانينيات انتشارا للمد الديمقراطي في إطار الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، تلقت فيه قدرا من قوة الدفع باتجاه الديمقراطية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي.انعكس هذا التحول في سياستها الاقتصادية و في محاولة هذه الدول تجديد شرعيتها، و الاستجابة لمتطلبات الواقع السياسي و الاقتصادي المحلي و الدولي ، عن طريق إتاحة المزيد من الحرية السياسية لقوى المعارضة داخلها،و اعتماد الانتخابات كأحد وسائل تجديد الشرعية.[1]

نظرا للوضع المزري الذي وصلت إليه الجزائر، سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا، وما مثلته أحداث أكتوبر 1988 و انعكاساتها السياسية كمدخل للتحول الديمقراطي في الجزائر حيث كشفت هذه الأحداث هشاشة النظام السياسي و الأزمة التي يعيشها وعدم فعالية الصيغة السياسية التي كانت متبناة ولخصت الأحداث و انعكاساتها السياسية لأزمات التي تراكمت في ظل نظام الحزب الواحد، وكانت منطلقا لمرحلة جديدة كانت سمتها الأساسية التغيير في طبيعة النظام السياسي، وظهور صيغة بديلة حسمتها الإصلاحات السياسية و الإقرار بالتعددية، ومن خلال هذا الفصل ستتم دراسة مخرجات عملية التحول الديمقراطي في الجزائر وفقا للمباحث التالية :

[1] زريق نفيسة، مرجع سابق، ص41

المبحث الأول: الأزمة وتأثيرها على عملية التحول السياسي في الجزائر

المطلب الأول: أزمة أحداث أكتوبر وتأثيرها على النظام

المطلب الثاني: دستور 89 وإعادة هيكلة النظام السياسي الجزائري

المبحث الثاني:الإصلاحات السياسية و القانونية

المطلب الأول:الإصلاحات السياسية في ظل دستور سنة 1989

المطلب الثاني:الإصلاحات القانونية

المبحث الثالث":آليات التحول الديمقراطي في الجزائر : دراسة تقييميه

المطلب الأول: التحول نحو التعددية الحزبية

المطلب الثاني: حرية التعبير و الصحافة

المطلب الثالث:حرية المجتمع المدني

المبحث الأول: الأزمة وتأثيرها على عملية التحول السياسي في الجزائر

لقد عبرت كل الضغوطات السابقة عن الأزمات التي يمر بها النظام بصفة خاصة، و المجتمع بصفة عامة.واعتبرت بمثابة تراكمات ساهمت بشكل فعال في الانفجار الشعبي في أكتوبر 1988 الذي مثل قمة تطور هذه الأزمات، ليثبت هشاشة النظام السياسي وعدم قدرته على حل كل التناقضات أو استيعابها.

ويعتبر هذا الانفجار بمثابة نقطة بداية التحول نحو نمط جديد للنظام السياسي الذي تبنى عدة توجهات جديدة منافية للطبيعة التي كان عليها. لذا يمكن تناول هذا الجانب من خلال حيثيات تلك الإحداث مع محاولة تفسيرها و إظهار انعكاساتها على الساحة السياسية.[1]

المطلب الأول: أزمة أحداث أكتوبر وتأثيرها على النظام

إن أزمة 5 أكتوبر 1988 التي كانت إيذانا بنهاية جبهة التحرير الوطني إلى طريقا مسدود، بعد فتح الباب على مصراعيه لمطلب التغيير، قد سبقته مجموعة من العوامل والظروف المختلفة التي مهدت للأزمة سنحاول التطرق إلى العوامل والظروف التي سبقت الأزمة في نقاط أهمها ما يلي:

- حملة واسعة ضد الفساد، وتوزيع الثروات بطرق غير شرعية وتبذير الأموال العمومية مست هذه الحملة الرئيس وأفراد عائلته، وبعض أعضاء التيار الإصلاحي، بحيث طرحت في الشارع القضايا التالية قضية تحويل الأموال من البنك الخارجي، قضية مركب رياض الفتح، قضية توزيع أراضي بوشاوي، قضية ثانوية ديكارت بمدينة الجزائر، قضية النساء الفرنسيات المتزوجات بالجزائر .
- امتداد الإضراب الذي وقع في منطقة الرويبة الصناعية (مصنع السيارات) من 24 سبتمبر إلى الفاتح أكتوبر هذا المصنع شلت فيه جميع نشاطات الوحدات التي تشمل عليها الشركة الوطنية للسيارات ومطالب العمال كانت تدور حول المرتبات لمواجهة تدهور القدرة الشرائية واتبع هذا الإضراب بإضرابات أخرى، تضامنا مع عمال الشركة الوطنية للسيارات الصناعية، أدى في نهاية إلى تصادم مع رجال الأمن

[1] كريمة جباري، **الاصلاحات السياسية في الجزائر (1989-1997)**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2001، ص34

- في الواقع في صائفة 1988 بدأت المشاكل تطفو على السطح وبدأت معها خطورة المشاكل الاجتماعية تنذر بالانفجار فالإضرابات مست أيضا عمال الخطوط الجوية الجزائرية وعمال البريد والمواصلات[1].
- خطاب رئيس الجمهورية يوم 19 سبتمبر 1988 الذي وجه فيه انتقادات لاذعة لبعض العناصر داخل الحزب والحكومة وكان يقصد بالتحديد التيار المحافظ في الحزب والمعارض لسياسته الليبرالية، كما حمل أصحاب المصالح الخاصة والمضاربين الذين جمعوا ثروات طائلة، مسؤولية غلاء المعيشة وندرة المواد الاستهلاكية من خطابه هذا يكون الرئيس بن جديد قد شن صريحا وعلنيا على الجهات التالية القيادة الحزبية، الحكومة، الإدارة، والمؤسسات، القطاع الخاص[2].

إن انتفاضة أكتوبر لم تكن حدثا مستقلا ولا مباشرا، بل سبقتها جملة من الانتفاضات بين سنتي 1979و 1987 كان من أبرزها الحركة التي قادها الشيخ **بويعلي و** التجمع الإسلامي بالجامعة المركزية بالجزائر العاصمة ، وانتفاضة قسنطينة سنة 1986

ولكن هذه الانتفاضات كانت كالثورات التي سبقت ثورة التحرير ، تتميز بالمحدودية في الزمان و المكان وعدد المشاركين فيها، فكان مصيرها الفشل الظاهري ، ولكنها شكلت في لاشعور الشعب وفي وعي الجماهير ترسبات ثورية قادتها إلى انتفاضة أكتوبر 1988 التي كان صداها قوي نتيجة تراكمات كثيرة على جميع الأصعدة[3].

[1]ولد صديق ميلود، **مسار عملية الاصلاح السياسي في الجزائر**،مداخلة مقدمة لليوم الدراسي "الاصلاحات السياسية و القانونية في الجزائر"كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة د, مولاي الطاهر، سعيدة، 2015، ص4

[2]ولد صديق ميلود، مرجع سابق،ص5

[3]محمد العفاني،**دور الاحزاب السياسية في التحول الديمقراطي–دراسة حالة الجزائر بين 1989و 2012**،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة د.مولاي طاهر،سعيدة، 2012–2013

– تعددت الأطروحات حول أسباب وقوع هذه الأحداث، وهذا باختلاف تصور و تحليل كل شخص وخلفياته وخاصة موقعه من النظام السياسي لكن على العموم يمكن حصرها في اتجاهين:

الاتجاه الأول: يرى هذه الأحداث رد فعل عفوي أو إرادي كان منتظرا من الجماهير نظرا لظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية الصعبة وما ترتب عنها.

الاتجاه الثاني: يرجع هذه الأحداث إلى الصراع في قمة النظام السياسي بين الاتجاهين الإصلاحي و المحافظ، ولما استحال على كل جناح فرض تصوره في سياق السياسية العامة للبلاد وتطويق خصمه سياسيا، عمد المتصارعون إلى النزول بصراعهم إلى الشارع، واستغلال الوضع المتدهور للاتجاه الذي يدير كافة الصراع بحكمة وذكاء عملا بالحكمة القائلة"الغاية تبرر الوسيلة".[1]

–وتشير هذه الاحتجاجات إلى أن الشرعية الأساسية التي يرتكز عليها النظام السياسي الجزائري هي شرعية الحفاظ على الأمن والاستقرار، وخلافا لما أعلنه الرئيس بوتفليقة من إصلاحات سياسية وتنموية محلية في ربيع 2011، فإن النظام لم يقدم مبادرات سياسية تغير قواعد اللعبة السياسية، ولم يطرح النظام أيضا مبادرات اقتصادية تنموية لرفع المستوى المعيشي للمواطنين وتوفير فرص عمل جديدة بحيث تعالج الخلل والتفاوت التنموي بين المناطق، على الرغم من توافر فائض مالي[2].

المطلب الثاني:دستور89 وإعادة هيكلة النظام السياسي الجزائري

إن الإصلاحات السياسية التي ينص عليها الدستور في أي بلد ، هي دائما عبارة عن مراجعة لجملة من المواد تسمح بالتغيير لبعض الإجراءات من أجل تحسينها أو تكييفها، ولكن في حالتنا هذه وبعد التطورات الناجمة عن أحداث أكتوبر 1988 كللت الإصلاحات السياسية في الجزائر بإصلاحات دستورية تجسدت في شكلها النهائي ضمن دستور 23 فيفري 1989–لكي يجيب على مطالب الحركة الاجتماعية حاملا معه معاني الديمقراطية كعلاج للمآسي التي يعاني منها المجتمع وهذه الإصلاحات مست طبيعة النظام السياسي القائم، ولهذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تحليل دستور 1989.[3]

[1] احمد طعيبة، مرجع سابق،ص86

[2] ولد صديق ميلود، مرجع سابق، ص5

[3] كريمة جباري، مرجع سابق،ص43

لقد تم إعداد مشروع الدستور رسميا خلال شهر جانفي 1989 من طرف شخصيات من رئاسة الجمهورية من دون مشاركة حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان رافضا للتعددية الحزبية ذلك أن المؤتمر السادس للحزب لم يلغ نظام الحزب الواحد وإنما غير تسمية الحزب بتسمية الجبهة. ومهما يكن فقد قدم المشروع في شكله النهائي للتصويت عليه وتمت الموافقة يوم 23 فيفري 1989 بنسبة 73.43%و بنسبة مشاركة تمثلت في 78.98%.[1]

لقد جاء هذا الدستور مدون ومكتوب في شكل وثيقة دستورية واحدة تتضمن 167 مادة تجمعها أربعة أبواب تتعلق بتنظيم السلطة، المراقبة، المؤسسات الدستورية ومراجعة الدستور.استنسخت اغلب مواده من دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية التي أسسها "شارل ديغول". إضافة إلى اقتباسه من النظام البرلماني و الرئاسي.وكذا من دستور 1976 ، وإعطائه الأولوية للشرعية الدستورية و القانونية بدل المشروعية الثورية ، ويعتبر الإسلام مصدرا من مصادره.

و الملاحظ على دستور 89 اتصافه بالجمود من حيث إجراءات تعديله، إذ أن النص الدستوري يشترط لتعديله إجراءات أكثر شدة من تلك المعتمدة في تعديل القانون كما يتضح من نص المادة 163 من دستور 89.[2]

1- دستور 89 المصادر و المبادئ:

تعددت المصادر التي أخذ منها دستور 89 قد أخذ عن النظام البرلماني تقريره لمسؤولية رئيس الحكومة أمام البرلمان وحق السلطة التنفيذية في حل البرلمان، وعن النظام الرئاسي عدم مشاركة الهيئة التنفيذية البرلمان حق التشريع سواء بطريقة مباشرة مثلما كان في دستور 1976 بموجب المادة 153، وعن النظام الدستوري الفرنسي انتخاب رئيس الجمهورية وتأسيس مجلس دستوري، كما اخذ دستور 89 عن سابقه دستور 76 العديد من الأحكام ذات الطابع القانوني و التنظيمي بحيث نقلت بعض المواد كما هي[3].

[1] سعيد بوشعير ،**النظام السياسي الجزائري،** الجزائر، درا الهدى، 1990،ص190

[2] كريمة جباري، مرجع سابق،ص44

[3] سعيد بوالشعير، مرجع سابق، ص193

كما منحت أولوية للشرعية الدستورية و القانونية على الشرعية الثورية، أي أن الحرية الشخصية مقررة دستوريا، كما أن الدستور أخذ بمبدأ الفصل بين السلطات للحد من قوة القابضين عليها و تحديد مهامهم و صلاحياتهم و ضمانات ذلك بموجب تبني سمو الدستور و الرقابة على دستورية القوانين.[1]

بالإضافة إلى المصادر التي أخذ عنها دستور 89، فقد تضمن جملة من المبادئ أهمها مبدأ الاقتراع العام السري و المباشر لتمكين المواطنين من المشاركة في اختيار ممثليهم أو ترشيح أنفسهم في المناصب السياسية الانتخابية ،مبدأ المساواة أمام القانون دون تمييز بين المواطنين على أساس المولد،العرق،الجنس،أو الرأي أو ظرف شخصي أو آخر اجتماعي، ومن ثم فهم سواسية من حيث الحقوق و الواجبات، مبدأ الفصل بين السلطات ، مبدأ التعددية الحزبية، و مبدأ الشرعية و عدم الرجعية، و حق الدفاع ، و إلى جانب هذه المبادئ الأساسية أشار دستور 89 إلى بعض المبادئ ذات مضامين اجتماعية، كحق إضراب و الحق في التعليم و العمل و الراحة و الرعاية الصحية ، و أخرى ذات طابع خارجي كمبدأ لزوم احترام التزامات الدولية و تبني مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و تمسك الجزائر بالسلم و التعاون و تحديد الانتماء إلى المحيط المغاربي فالعربي فالمتوسطي.[2]

بالرغم من التحفظات و النقائص التي شابت دستور 89 من حيث الصياغة و المضمون بحيث احتوى على بعض المبادئ الغريبة عن المذهب الدستوري و هو ما تضمنته ديباجة الدستور و المادة تسعة(09)[3] و المادة (18) [4] و كليهما تعبير عن رواسب الثقافة السائدة ذات التوجه اليساري .

أم من حيث التوقيت، فقد واجه دستور 89 انتقادات كثيرة منها ، اعتباره قرارا سياسيا بحيث أنه جاء اقتراح من النخب الحاكمة و لم يشارك في إثرائه و صياغته الشعب صاحب السلطة أو على الأقل الشرائح المتخصصة و صاحبة الخبرة في هذا المجال ، و من ثمة احتمال أنه مشروع يهدف إلى خدمة جهة معينة لا الديمقراطية و مصالح الشعب ، كما أن الوقت القياسي الذي تم فيه إعداد الوثيقة يوحي

---

[1] سعيد البوشعير، مرجع سابق ص194-195

[2] نفس المرجع،ص202

[3] المادة(9)، تنص على انه لا يجوز للمؤسسات أن تقوم بما يأتي:

-الممارسات الإقطاعية و الجهوية و المحسوبية

-إقامة علاقات استغلال و التبعية.

-السلوك المخالف للخلق الإسلامي وقيم ثورة نوفمبر.

[4] المادة (18) : و تنص على المحافظة على الاستقلال الوطني و دعمه

بأنه معد سلفا و كان أصحابه ينتظرون الوقت المناسب لإخراجه ، و من جهة أخرى فإن هذه السرعة في إعداده و المميزة بضغط الأحداث الدامية ل05 أكتوبر قد أحدثت بعض الثغرات التي كانت سببا في حدوث أزمة 1992، حالة شغور منصب رئاسة الجمهورية تزامنا مع حل البرلمان ، و عدم التوازن في الصلاحيات بين السلطة التنفيذية و التشريعية حيث تقدمت الأولى بشكل يخل الديمقراطية[1]

2- دستور 89 و التأسيس لثقافة سياسة المشاركة :

مع انهيار النظام التسلطي الأحادي و اعتماد دستور 1989 بدأت أمور و لو بشكل نسبي تعود إلى نصابها، فقد نص الدستور الجديد على أن " الشعب مصدر كل سلطة " و أن " الشعب حر في اختيار ممثليه " (المادة 10) و كذلك (المادة 11) التي تقرر أن الدولة تستمد مشروعيتها و سبب ووجودها من إرادة الشعب "و يتم ذلك من خلال تبني النظام الديمقراطي ، فقد نص الدستور في الباب الأول من الفصل الأول أن "الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية"[2]

كما خصص دستور 89 فصلا كاملا للحقوق و الحريات أقر من خلاله أن " الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن مضمونة و تكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين و الجزائريات، واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته وعدم انتهاك حرمته".[3]

ولإبراز حجم المشاركة التي أتاحها دستور 1989 في مجال حرية الرأي والتعبير ، نحاول تتبع النقلة النوعية التي عرفتها المنظومة الإعلامية الجزائرية غداة اعتماد الدستور، فقد وضع المرسوم التنفيذي رقم 90-07 الصادر في 03 أفريل 1990 حدا لاحتكار الدولة لمجال الإعلام، فبموجب هذا القانون سمحت السلطة بإنشاء عناوين صحفية، وأعطت الحق للجمعيات و الأحزاب السياسية بالنشر و الطبع.[4]

---

[1] أحمد طعيبة ،مرجع سابق ص114-115

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (وزارة الداخلية) ،**دستور 1989**، الجزائر :وزارة الداخلية 23 فيفري 1989، ص 13

[3] المادة 31 من دستور(1989/02/23)

[4] محمد بوضياف، مرجع سابق، ص126

3-دستور و 89 البناء المؤسساتي:

ظلت المؤسسات السياسية و الإدارية لحوالي ثلاثة عشريات رهينة الهيئة التنفيذية ومن وراءها المؤسسة العسكرية، فصلاحيات رئاسة الجمهورية في الدساتير السابقة لدستور89 واسعة جدا بحيث اعتبرت كل المؤسسات امتداد لها، وجاء الدستور الجديد ليضع حدا لهذا الدمج، و أطلق تسمية سلطة على ما يعرف بالوظيفة التشريعية و القضائية، وفصل بين السلطات وأعطى لكل واحدة منها اختصاصات حتى لا تهيمن واحدة على الأخرى، كما أقر الدستور مبدأ ازدواجية السلطة التنفيذية و ذلك من خلال استحداث منصب رئيس الحكومة الذي يشارك مسؤولية رئيس الجمهورية في الهيئة التنفيذية.[1]

4- السلطة التنفيذية:

يجسد رئيس الجمهورية ورئيس الدولة وحدة الأمة وهو حامي الدستور ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها، وله مخاطبة الشعب دون غيره ، وله صلاحيات قد نصت المادة 69 على أن رئيس الجمهورية يمارس السلطة السامية في الحدود المثبتة في الدستور، أما المادة 74 فقد حددت ما يضطلع به رئيس الجمهورية من أحكام ، فهو القائد العام للقوات المسلحة و المسؤول عن الدفاع الوطني و المقرر و الموجه للسياسة الخارجية، وله تعيين رئيس الحكومة، و إنهاء مهامه ويترأس مجلس الوزراء، وله حق إصدار العفو وتخفيض العقوبات و استبدالها وتعيين السفراء، وتسلم اعتماد الممثلين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم وإبرام المعاهدات الدولية و المصادقة عليها، وتسليم نياشين الدولة وشهادتها التشريفية.[2]

[1] نفس المرجع،ص127

[2] دستور 1989،مرجع سابق، ص12

5-السلطة التشريعية:

تناولتها المواد من 92 إلى 128، وخولها الدستور حق إعداد القوانين ومناقشتها و التصويت عليها، و الرقابة على أعمالها الحكومة، بالإضافة إلى اختصاصاتها في مجال الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية، وقد وسع دستور 89 من صلاحيات المجلس الشعبي الوطني ومكنه من وسائل الرقابة على السلطة التنفيذية مثل توجيه الأسئلة الكتابية والشفوية لأي عضو من الحكومة، التصويت على ملتمس الرقابة و إنشاء لجان تحقيق سواء دائمة أو خاصة.[1]

6- السلطة القضائية:

تتميز السلطة القضائية في دستور 89 بالاستقلالية وذلك بموجب المادة 129، فبعد إن كانت أداة في خدمة الهيئة التنفيذية، أصبحت أداة في خدمة العدالة وهي خاضعة لرقابة المجلس الأعلى للقضاء تحسبا لأي تجاوز أو تقصير يصدر عن القضاة في أداء مهامهم وتطبيقهم للقانون واحترامهم لواجباتهم بالرغم من وجود بعض النقائص و المتمثلة في تعارض بعض النصوص والتي لم ينتبه إليها الدستور، وكذلك ارتباط السلطة القضائية بالتنفيذية من خلال رئاسة السيد رئيس الجمهورية للمجلس الأعلى للقضاء وفقا لمبدأ الفصل المرن بين السلطات، ويبقى أن السلطة القضائية عرفت تطورا ملحوظا في ظل دستور 89.[2]

7-المؤسسة العسكرية:

تم بموجب دستور 89 محاولة إبعاد المؤسسة العسكرية جوهر النظام السياسي الجزائري واحد أهم أركانه من التدخل في الحياة السياسية، وذلك من خلال تبني مبدأ الفصل بين السلطات و التعددية الحزبية و التوجه الليبرالي، فقد تجنب الدستور ذكر وإيلاء الأهمية للجيش مثلما دأبت الدساتير الجزائرية على ذلك ولم يأت الدستور على ذكر المؤسسة العسكرية إلا من خلال المادة(24) و التي نصت على أن الجيش يمثل الإطار الذي تنتظم حوله الطاقة الدفاعية للأمة، ومهمته هي الحفاظ على الاستقلال الوطني، و الوحدة و السلامة الترابية، والدفاع عن السيادة الوطنية، وقد تكرس هذا التوجه من خلال طلب ضباط

[1] محمد بوضياف، مرجع سابق،ص129

[2] اسماعيل قيرة و آخرون، مرجع سابق، ص129

الجيش أعضاء اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني من رئيس الجمهورية إعفائهم من هذه الصفة حتى يبتعد الجيش عن الصراعات السياسية و يستطيع التفرغ التام لمهام الدفاع.[1]

[1] سعيد بوشعير، مرجع سابق،ص248.249

المبحث الثاني:الإصلاحات السياسية و القانونية

أسفرت أحداث أكتوبر 1988، بغض النظر عن مدبريها و خلفياتها، الانتقال من نظلم الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، و الخروج من عهد الاشتراكية، وكذا إعادة بناء علاقات جديدة بين السلطة و المجتمع حيث في مقابل الاضطرابات و الاحتياجات على الصعيد السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي التي تزامنت مع هاته الفترة، فقد قام النظام السياسي بتعديل مجموعة من الجوانب حاولنا ذكرها من خلال مطلبين:

المطلب الأول: الإصلاحات السياسية في ظل دستور سنة 1989

المطلب الثاني:الإصلاحات القانونية

المطلب الأول: الإصلاحات السياسية في ظل دستور سنة 1989

يعرف الإصلاح لغة: من فعل أصلح يصلح إصلاحا إزالة فساد بين قومه أي وقف بينهم.

أما اصطلاحا: فهو تحسين أوضاع لبيئة ما، وهو التحسين قصد التغيير و التطور و التنمية، ومن ثمة فهو تغيير تدريجي في إحدى فروع المجتمع وجوانبه بمعنى تحسين جزئي في إحدى مكونات النظام كما يستطيع أن يشمل المجتمع كله لكن بصفة تدريجية وعليه يمكن تسمية إصلاحا نسبيا للموضوع الذي يقع عليه هذا التحسين إصلاح إداري، اقتصادي،[1]سياسي، اجتماعي، أما الموسوعة السياسية فقد عرفت الإصلاح بأنه" تعديل أو تطوير غير جدري في شكل الحكم و العلاقات الاجتماعية بدون المساس بأسسها و الإصلاح خلافا للثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي و الاجتماعي القائم جون مساس بأسس هذا النظام.بينما الإصلاح السياسي فهو تحسين تقوم به السلطة السياسية يهدف إلى رفع كفاءة النظام السياسي أي جعله فعلا في أداءه لوظائفه و عليه فإن هذا التحسين ينصب على بنية النظام و ميكانيزماته.

[1]كريمة جباري، مرجع سابق، ص73

عرفت الجزائر منذ استقلالها أربعة دساتير نجد من بينها دستور 1989، حيث انه حقق قفزة نوعية في المسار السياسي للنظام الجزائري[1] فقبل صدوره كان هناك تعديل جزئي لدستور 1976، حيث كان هذا أول إصلاح سياسي عقب أحداث 1988، ومن خلال هذا قرر رئيس الجمهورية أن يعرض على الشعب استفتاء ينظم في 3نوفمبر 1989، مشروع تعديل دستور يتعلق بالسلطة التنفيذية، حيث يختار بمقتضاه رئيس الجمهورية رئيسا للحكومة ويكون مسؤولا أمام المجلس الشعبي الوطني.[2]

وقد تمت صياغة المادة 5 من دستور 1976 بشكل واضح، لتصبح "بإمكان رئيس الجمهورية أن يرجع مباشرة إلى إرادة الشعب"وهو ما عزز علاقته بالشعب خاصة أنه وعدهم بإصلاحات عميقة في خطاب 10 أكتوبر 1988.

–جاء دستور 23 فيفري 1989 كنتيجة لظروف غير عادية عرفها المجتمع و النظام السياسي الجزائري، ولتلبية مطالب سياسية و اقتصادية و اجتماعية جسدتها أحداث أكتوبر

1988 ليعبر عن نظام جديد قاعدته سيادة الشعب، ويهدف إلى وضع أسس نظام ديمقراطي في التعددية السياسية ومجتمع مدني يشارك في اتخاذ القرار السياسي.

يمكن القول بأن الشرعية الدستورية حلت محل الشرعية الثورية التي اعتمد عليها النظام السياسي طوال الفترة السابقة لعام1989.[3]

كما تتمثل المحاور التي تضمنها دستور 1989 في مايلي:

– التخلي عن الخيار الاشتراكي.

–الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية، التنفيذية، القضائية.

–نص على احترام الحقوق الأساسية للإنسان وحريته.

–أعلن عن إنشاء مجلس دستوري لضمان الرقابة على دستورية القوانين.[1]

[1]سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص184

[2] بغاوي ملوكة، **الدمقرطة و الإصلاحات السياسية في الجزائر(1991-2014)**،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة مولاي طاهر ، سعيدة،2014-2015

[3]عبد النور ناجي، **التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي**، مرجع سابق، ص87

-أكد على ضمان الملكية الخاصة.

وتجسيدا لدولة القانون و الحفاظ على الشفافية في تيسير أمور المجتمع بما يضمن الحريات الفردية و الجماعية أن تعبر في كل الأمور، والقضايا التي تهم كل من المجتمع والدولة ثم تدعيم تلك المفاهيم بمجموعة من النصوص القانونية في دستور 1989، أبرزها المواد التالية:

-المادة(36): حرية الإبداع الفني و العلمي.

-المادة(39):حرية التعبير وتأسيس الجمعيات وعقد الاجتماعات.

-المادة(40):حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي المعترف به.[2]

قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية1989:

استنادا للإصلاحات السياسية التي جاء بها هذا الدستور وتدعيما للتعددية الحزبية، تم اصدرا قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989، الذي فتح المجال لتشكيل جمعيات ذات طابع سياسي كمرحلة أولى للمرور إلى التعددية الحزبية وتمثيل هذا الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية و الإصلاحات السياسية المعبر عنها بمرحلة الديمقراطية

في الجزائر كما منع القانون لأول مرة أعضاء الجيش الوطني، وموظفي مصالح الأمن من الانخراط في أية جمعية ذات طابع سياسي حسب نص المادة (07).

[1]سعيد بوشعير، مرجع سابق،ص265

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، الجزائر، وزارة الداخلية، ص13.

-قانون الانتخابات 07 أوت 1989:

إن مبدأ الانتقال من نظام الأحادية إلى نظام التعددية الحزبية يفرض إعادة النظر في القوانين المنظمة للانتخابات، وهذا بإدخال تعديلات و تغيرات عليها، وهذا ما عرفه قانون الانتخابات الصادر في 25 أكتوبر 1980، والذي ألغى بعد صدور قانون الانتخابات في 07 أوت 1985، ومن بين أهم التغيرات التي طرأت على القانون السابق هي:

1-كان الترشح للمجالس المنتخبة يتم عن طريق الحزب حسب نص المادة(66) من قانون الانتخابات الصادر في عام 1980، التي تنص على أنه ينتخب أعضاء كل مجلس شعبي من قائمة وحيدة للمرشحين يقدمها حزب جبهة التحرير الوطني.

2-بالنسبة لنمط الاقتراع فاعتمدت طريقة التمثيل النسبي بحيث نصت المادة 61 من قانون الانتخابات رقم 06/90 المعدل لقانون 1989 على أن انتخاب المجلس الشعبي و الولائي يكون لمدة 5 سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة بأفضلية الأغلبية في دور واحد.

3-سمح القانون لكل مترشح أو ممثليه بالمشاركة في عملية الفرز وحتى حضور عمليات التصويت، حيث نصت المادة 49 من قانون الانتخابات انه يمن لكل مترشح أو ممثيله أن يراقبوا جميع عمليات التصويت وفرز الأوراق وتعدد الأصوات في جميع المكاتب التي تجري بها هذه العمليات ، وان يسجل في المحضر كل الملاحظات أو المنازعات المتعلقة بسير هذه العملية.[1]

[1] مصطفى بلعور، **التحول الديمقراطي في النظم السياسة العربية، دراسة حالة النظام السياسي الجزائري(1988-2008)**، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية،2009-2010،ص236-237

-قانون الإعلام في 03 أفريل 1990:

تدعم الإعلام العمومي و الجهوي بإصدارات جديدة (النهار العقيدة ، الهضاب ، الأوراس...) ونشأت الصحف الخاصة(الخبر، السلام، النور، الحياة، الجرائد،.....) والصحف الحزبية (المنقذ، النهضة،النبأ)، لتدعم الإعلام العمومي الذي كان منفردا بالساحة الإعلامية حتى الآن ، وكان ذلك بعدما تم إرجاع أسبوعية المجاهد إلى جبهة التحرير الوطني وحولت معظم الصحف العامة بفضل قانون الإعلام رقم 07/90 لسنة 1990 إلى شركات مساهمة ذات مسؤولية محدودة.[1]

رغم هذه الإصلاحات السياسية جسدها دستور 1989 إلا أن هناك جملة من الملاحظات و العيوب و النقائص تبقى مطروحة نذكر منها:

1) إن دستور 1989 كان بمثابة قرار سياسي، لأنه جاء من فوق ولم تتم استشارة الشعب (صاحب السيادة) في صياغة المشروع النهائي، أو على الأقل عرضه على قطاع واسع من أهل الاختصاص، وهذا يطرح فرضية أن صياغة هذا الدستور تخدم أهداف جهة معينة و لا تخدم الديمقراطية ومصالح الشعب.

2) إن وضع هذا الدستور لم يأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن، بل تم في وقت قياسي رغم أنه كان يحمل القطيعة مع النظام السابق، هذا يقودنا إلى احتمالين:

الأول:إن الدستور أعد من قبل وكان في انتظار الوقت المناسب لإظهاره علنا، وهذا يفسر أن أحداث أكتوبر 1988 كانت قرارا سياسيا لخدمة الجناح الإصلاحي في النظام وتحقيق أهدافه.

الثاني:إن الدستور يعكس تسرع واضعيه نظرا لتراكم وتسارع الأحداث، وهذا ما جعل التغيير فوضويا وارتجاليا "**وربما هذا ما يفسر أخذ مواد كثيرة من الدستور الفرنسي لسنة 1985 بما فيها المادة 40 التي تشير أيضا إلى مصطلح الجمعيات ذات الطابع السياسي و لاتشير إلى كلمة الأحزاب السياسية** "[2]

3) منح دستور 1989 صلاحيات جد واسعة للسلطة التنفيذية من خلال رئيس الجمهورية ، بشكل لا يسمح بتحقيق التوازن بين السلطات، وبالتالي لا يسمح بتجسيد الديمقراطية على أحسن وجه. كما انه لم

[1] عبد النور ناجي، مرجع سابق،ص93

[2] مصطفى بلعور،مرجع سابق، ص259

يقرر مسؤوليته إزاء هذه الصلاحيات، و بالمقابل فإن رئيس الحكومة هو الذي يتحمل المسؤولية في حالة فشل سياسته، كما ان حل البرلمان المنتخب من طرف الشعب يعد خرقا لمبادئ الديمقراطية، وتناقضا مع مبدأ سيادة الشعب، ويعتبر عنصرا لعدم الاستقرار السياسي، ونفس الشيء بالنسبة لطريقة تسيير البرلمان، إضافة إلى آن ترأس رئيس

الجمهورية للمجلس الأعلى للقضاء ، وتدخله في تشكيل أعضاء المجلس الدستوري، يعكس تأثير السلطة التنفيذية على السلطة القضائية ، ولا يجسد استقلاليتها تماما.[1]

المطلب الثاني: الإصلاحات القانونية

بعد أن تعرضنا في المطلب السابق إلى الآلية المتعلقة بالإصلاح السياسي سيتم في المطلب الثاني تناول الآلية المتعلقة بالنظام القانوني أي منظومة الحقوق و الحريات العامة التي أصبح توافرها مقياسا لاحترام حقوق الإنسان وديمقراطية النظام السياسي.

وتشمل منظومة الحقوق و الحريات العامة الواجب ضمانها و احترامها الحقوق الفردية مثل حق التعبير و النشر وإصدار الصحف وحماية الفرد وعدم تفرضه للانتهاكات الصارخة، من إعدامات واعتقالات واسعة ومحاكمات صورية وتعذيب ، كما تشمل أيضا الحقوق الجماعية مثل حق الإضراب و التظاهر و الحق في تكوين الجمعيات و المشاركة الشعبية، باعتبارها شرطا أساسيا للتطور و الرقي الديمقراطي.

لذلك سيكون هذا المطلب محاولة لبيان مدى سعي الجزائر قدما نحو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وضمان حقوق مواطنيها وحرياتهم الأساسية، كواحدة من أهم ركائز بناء نظام ديمقراطي أكثر استقرارا.[2]

لقد سعت الجزائر منذ استقلالها جاهدة إلى تأسيس دولة قائمة على المساهمة الشعبية وحريصة على مراعاة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وحاولت تكريس المبادئ العامة المتصلة بذلك من خلال مختلف الدساتير المتتالية التي عرفتها الجمهورية الجزائرية المستقلة، بإحداث العديد من الهيئات الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان، وسجلت بخطى واضحة انضمامها إلى الصكوك القانونية الدولية المعنية بحقوق الإنسان، خاصة بعدما عززت انفتاحها بالاتجاه نحو تعددية الأحزاب سنة 1989، وتخليها نهائيا عن

[1] احمد طعيبة، مرجع سابق، ص110

[2] بن عاشور لطيفة، مرجع سابق، ص48

نظام الحزب الواحد، وإذا كان دستور 23 فيفري 1989 الذي اقر التعددية السياسية ونقل الجزائر إلى وضعية لم تكن تعترف بها سابقا على عكس سابقيه دستوري(08 سبتمبر 1963 و 22 نوفمبر 1976) اللذين كرسا التوجه الإيديولوجي الاشتراكي للدولة و أقاما نظامها التأسيسي على مبدأ الحزب الواحد، وضيقا مجال ممارسة الحقوق السياسية، قد أقر العديد التي الممارسة الديمقراطية، فإن التعديل الدستوري لسنة 1996 قد أكد هذه الحقوق وزاد عليها. فلقد خصص بموجب دستور فيفري 1989 فصلا كاملا للحقوق و الحريات العامة هو الفصل الرابع، الذي جاء في شكل اعترافات تنص على أن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان و المواطن مضمونة وتشكل تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات، واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل آخر ليحافظوا على سلامته وعدم انتهاك حرمته، وأكد على إعطاء ضمانات عديدة الممارسة الشعب السلطة السياسية، كما نص في ديباجته على انه القانون الأساسي الذي يضمن الحريات الفردية و الجماعية، ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب ويضفى الشرعية على ممارسة السلطات، ويكفل الحماية القانونية في مجتمع تسوده الشرعية ويتحقق فيه تفتح الإنسان بكل أبعاده. [1]

فضمان الحريات العامة و الحقوق الأساسية للمواطن، تعتبر واحدة من أهم طرق حماية وتعزيز حقوق الإنسان أو الأخرى مقياسا لمدى احترامها،وبالتالي مقياسا لمدى الديمقراطية النظام السياسي نفسه، ويعتبر إقرار حقوق الإنسان وصياغتها في التشريعات الوطنية وإيجاد المكانة الدستورية المناسبة لها أكبر ضمانة واقصر طريق لحمايتها، خاصة بإدراج المواد القانونية لممارسة هذه الحقوق و الحريات الأساسية وتكريسها دستوريا، وهو ما حرصت عليه الجزائر في مختلف الدساتير التي عرفتها.[2]

[1] المرجع السابق، ص 49

[2] كريمة جباري ، مرجع سابق،ص200

المبحث الثالث":آليات التحول الديمقراطي في الجزائر : دراسة تقييميه

ترتبط التعددية السياسية ارتباطا وثيقا بفعالية المجتمع المدني وقدرته على فرض تصوراته وطموحاته، على اعتبار أن نطاق هذه التعددية وإمكانيات استمرارها مرتبط بوجود هذا المجتمع المدني ، وفي ظل موجة الإصلاحات و التعديلات التي باشرت بها السلطة الجزائرية من أجل ضمان استمرارها في المسار الديمقراطي و السير الحسن له عمدت على تعديل كل من قانوني الحركة الجمعوية و المنظومة الإعلامية بهدف فتح المزيد من الحقوق و الحريات للمواطن كحقه في إنشاء الجمعيات وحريته في الرأي و التعبير وغيرها من الحقوق.

فمن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى التعددية الحزبية في خضم التحول الديمقراطي من خلال المطلب الأول أما في المطلب الثاني سنتطرق إلى المنظومة الإعلامية كآلية للتحول الديمقراطي وفي المطلب الأخير نختم الحديث عن المجتمع المدني كآلية للتغير الديمقراطي.[1]

المطلب الأول: التحول نحو التعددية الحزبية

بعد الاستقلال وبعد أن سيطر تحالف قيادة الأركان مع بن بله رفض العودة للتعددية وفرض نظام الحزب الواحد و الاتجاه الأحادي في كل المجالات السياسية و الاقتصادية و الثقافية، وحتى الحزب الواحد المتمثل في جبهة التحرير الوطني لم يكن له أي دور سياسي حقيقي بل "قزمت التجربة البومدينية دوره فكان مجرد جهاز بيروقراطي لا يحظى بتأييد الفئات الشابة المتمركزة في المدن بسبب النزوح الريفي الذي ولدته عملية التنمية التي قادها هذا الحزب. تحول حزب جبهة التحرير خلال التجربة الأحادية إلى وسيلة للترقية الاجتماعية–المهنية لبعض الفئات المهنية كالموظفين و المعلمين الذين زاد عددهم في المجتمع وقلت قيمتهم الرمزية، وإجراء القطاع العام التابع للدولة وبعض القوى الريفية –أعيان محليين ، فلاحين صغار ومتوسطين.هذه التجربة الحزبية الأحادية التي شوهت العمل السياسي الحزبي في أعين الكثير من الجزائريين ونفرتهم عن الاهتمام بالشأن العام الذي أصبح مرادفا للانتهازية و التزلف للحاكم".

[1] احمد طعيبة، ، مرجع سابق، ص122

انتفاضة 5 أكتوبر 1988 أم ما يصطلح عليه بخريف الغضب[1] ،وقع انكسار كبير داخل نظام الحكم بسبب الاختلافات الأيديولوجية الكبيرة و الانهيارات الاقتصادية بسبب سقوط أسعار البترول و ضغوط التحولات الاجتماعية الكبيرة التي سيطرت على قيادتها الجماعات الإسلامية، ومن نتائج هذه التحولات دستور فبراير 1989 المقر للتعددية فتتأسس في اقل من سنتين بموجب قانون الأحزاب 1989 قرابة ستين حوبا ولما نظمت الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991 كما تم ذكره أعلاه لم يعتل منها عتبة المؤسسات المنتخبة إلا الجبهات الثلاث: الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية.[2]

ولتحليل هذه النتائج يمكن أن نقول:

-بالنسبة للجبهة الإسلامية للإنقاذ الفائز الأكبر في هذه الانتخابات فإن المفارقة التي يغفل عنها كثير من المهتمين بالشأن السياسي الجزائري هي أن الجبهة الإسلامية قطفت وحدها جهود التنظيمات الدعوية الإسلامية التي كان لها فضل تنشئة الصحوة في الجزائر و التي بسبب ترددها في تأسيس أحزاب سياسية في البداية أتاح الفرصة لعباس المدني وعلي بلحاج- اللذان لم يكونا ينتميان لأي جماعة من الجماعات السابقة وكانا يتحركان بشكل عام في أوعيتها-أن يشكلا حزبا التفت حوله الأغلبية الساحقة من المجموعات الاجتماعية المقتنعة بالخطاب الإسلامي.[3]

-بالنسبة لجبهة القوى الاشتراكية فقد أكدت هيمنتها التامة على منطقة القبائل وهزمت جبهة الإنقاذ فيها لاعتبارات عديدة منها رسوخ وقدم وجودها السياسي، تأثير البعد العرقي و الثقافي على الشأن السياسي في المنطقة، الشخصية التاريخية لزعيمها آيت احمد الحزب وكذلك الخطاب المعتمد و الأوضاع الاجتماعية و السياسية السيئة مثلما هو الحال في سائر الوطن،يضاف إليه في الجانب السياسي إنكار الهوية الأمازيغية من قبل نظام الحكم منذ الاستقلال.

[1] امحمد الداسر ،**التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، كلية الحقوق ، المحمدية، ص11

[2] عبد الرزاق مقري، **التحول الديمقراطي في الجزائر**، ص13

[3] المرجع السابق ، نفس الصفحة

-بالنسبة لجبهة التحرير الوطني الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات، رغم التحايل الكبير الذي اعتمدته الحكومة آنذاك في تقسيم الدوائر الانتخابية وقانون الانتخابات، فقد استطاعت أن تتجنب الانهيار الكلي بسبب وعائها الثابت المرتبط بالأسرة الثورية.

لم يكتمل نمو هذا الجنين الانتخابي حيث ألغيت الانتخابات قبل إجراء الدور الثاني وحل الحزب الفائز وأصبح المشكل الأساسي المطروح على الجميع هو مشكل الشرعية ومستقبل الديمقراطية في الجزائر.[1]

المطلب الثاني: حرية التعبير و الصحافة

لقد اختلفت الرؤية الأيديولوجية و السياسة للإعلام باختلاف مواثيق ودساتير البلاد ففي ميثاق الصومام كان الإعلام يعني بالدرجة الأولى التعبئة و التوجيه قصد الوصول بالثورة إلى التجنيد الشعب و القوى المؤيدة و المساندة للقضية، ليصبح في ميثاق طرابلس 1962، وميثاق ودستور 1976 ملازما للسيادة الوطنية و الخيار الاشتراكي، فحق الإعلام مسموح به في إطار ما يسمى بالنقد الذاتي.وحكرا فقط على مناضلي الحزب إضافة إلى هذا فإن الدولة و الحزب يعملان على احتكار و امتلاك النشر، و التوزيع ، البث والمراقبة لمختلف وسائل الإعلام. ليأخذ المفهوم منحنى جديد عقب أحداث اكتو بر و صدور دستور 89 الذي ضمن الحريات الفردية و الجماعية ليتعزز هذا المكسب بصدور قانون جديد للإعلام رقم 90-07 المؤرخ في 03 افريل 1990 ملغيا أحكام القانون السابق رقم 82 المؤرخ في 6 فيفري 1982.[2]

لقد تضمن هذا القانون90-07. 106 مادة موزعة على تسعة أبواب تتضمن في مجملها قواعد ومبادئ ممارسة حق الإعلام وهذا أهم ما جاء فيه:

-أبرز هذا القانون مفهوم جديد للحق في الإعلام، حيث لم يعد هذا الحق محصورا في الإطار الضيق للحزب الواحد، وإنما أصبح شاملا واقرب إلى الصحافة كمهنة قائمة بذاتها فإذا كان القانون السابق لسنة 1982 ينص في مواده الثلاث الأولى على أن الحق في الإعلام يمارس بحرية في إطار الخيارات الإيديولوجية للبلاد والقيم الأخلاقية للأمة و التوجهات السياسية تحت قيادة الحزب ، وخاصة المادة الثانية التي تنص على أن الدولة هي التي تضمن إعلاما كاملا وموضوعيا، فإن القانون(90-07) ينص من

[1] عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص14

[2] كريمة جباري، مرجع سابق، ص64

خلال مادته الثانية على أن الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الإطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الوقائع و الآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني و الدولي، وحق المشاركة في التفكير و الرأي و التعبير"لكن ما يؤخذ على هذه المادة أنها مادة عامة وغير دقيقة و لاتتوافر على المقاييس التي يمكن الرجوع إليها في تحديد الحق في الإعلام.[1]

غير أن المادة 04 أعطت توضيحات أوسع بخصوص ممارسة الحق في الإعلام حيث تشير إلى أن هذا الحق تضمنه"عناوين الإعلام وأجهزته في القطاع العام ، وتلك التي ينشئها الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الخاضعين للقانون الجزائري و يمارس من خلال سند اتصال كتابي أو إذاعي صوتي أو تلفزي "لقد أعطت اقترابا جديدا للحق في الإعلام حتى ولو أن السلطة لم تتخلى عن رقابة وسائل الإعلام.

أما المادة 08 المتعلقة بالصحافة المكتوبة، فتعمل على تنظيم مختلف العناوين بكيفية تميزها عن أعمال الطبع و التوزيع زيادة على هذا فهي تنص على تنظيم النتاج الثقافي و الفني و الإعلامي في مجال الإذاعة و التلفزة بكيفية تميزه عن وظائف تسيير البرامج و البث.[2]

رغم أن حرية التعبير و الإعلام ضرورية وهي إحدى المؤشرات الهامة للتحول الديمقراطي إلا أنها تلعب دورا سلبيا أحيانا خاصة إذا تأثرت بالطابع الإيديولوجي، ففي الجزائر أخذت الصحافة المكتوبة اتجاهين مختلفين في التحليق عن تجربة الديمقراطية الجزائرية حيث نجد الصحافة بالغة الفرنسية قد طالبت بالوقوف بالمرصاد لوصول الإسلاميين إلى السلطة ، وقد دافعت بقوة عن توقيف المسار الانتخابي، أما الصحافة الناطقة باللغة العربية فكانت مع إقرار إرادة الشعب ومواصلة المسار الانتخابي و البناء المؤسساتي مهما كانت الأطياف السياسية المستفيدة، لأنها في النهاية من اختيار الشعب وهو الاختيار الذي يجب احترامه و الوقوف على حدود. [3]

أما فيما يخص الإعلام العمومي (السمعي البصري) فقد بقي بعيدا كل البعد عن الواقع الجديد ولم يواكب التغيرات الجذرية الحاصلة في هذا الميدان حيث استمرت سيطرة الدولة على هذا القطاع كما يسمى ولو يسمح بإنشاء القنوات الفضائية.

---

[1] لطيفة بن عاشور ،مرجع سابق، ص58

[2] كريمة جباري مرجع سابق ، ص67

[3] باي احمد، مرجع سابق، ص177-178

ومهما قيل فإن التجربة تبقى مقبولة إلى أبعد الحدود و لايمكن نفي الدور الذي لعبته الصحف الحزبية المستقلة في تغيير نمط الحياة السياسية في الجزائر، حيث كان عملها مكملا للخطاب السياسي، ومكملا لجوانب إضافية لم تقدم في الخطابات إلا أنها كانت غير منظمة و مؤطرة بالاحترافية و المهنية اللازمة، وهذا راجع إلى حداثة التجربة وافتقار المجتمع الجزائري إلى ثقافة إعلامية تساعد على الفهم السليم لهذا الحق، وهذه الثقافة هي في الحقيقة نتاج تراكم تاريخي طويل، وهو ما يحصل في الجزائر نتيجة لطبيعة النظام السياسي.[1]

[1] باي احمد ، مرجع سابق ، ص179

المطلب الثالث:حرية المجتمع المدني

عرف المجتمع المدني كمفهوم وكممارسة منذ العشريتين الماضية اهتماما متزايدا في الخطاب السياسي و الدراسات العلمية الأكاديمية و الندوات و الملتقيات العلمية و أصبح بذلك حديث العام و الخاص في مختلف أرجاء العالم خاصة بعد انتشار موجة الديمقراطي، واعتبار المجتمع المدني أحد ركائزه الأساسية.

يقصد بالمجتمع المدني إجمالا "مجموع المؤسسات و الهيئات و التنظيمات ذات الصبغة السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية–الفكرية التي تنشأ خارج نطاق سلطة الدولة ودائرة تأثيرها، كالأحزاب السياسية، الجمعيات، النقابات، الأسرة.....الخ، وتشكل قوة مضادة للسلطة السياسية الممثلة للدولة.."فالمجتمع المدني هو مجموعة من القوى التي تنمو داخل المجتمع لكن خارج عن الدولة، فهو حصيلة للعلاقات الاجتماعية العديدة و الجمعيات المتنوعة الموجودة في مجتمع معين دون تدخل من طرف الدولة"...هذا المجتمع المدني لا يأتي هكذا دفعة واحدة، وإنما هو نتيجة صيرورة تحول طويل المدى من خلال مطالبة القطاعات المختلفة باستقلاليتها النسبية عن السلطة السياسية".[1]

بناءا على هذا التعريف فإننا لا نجد في الجزائر مجتمعا مدنيا بالمفهوم المذكور أعلاه، بل هو غائب، يفسر هذا الغياب من عدة جوانب متداخلة(تاريخية، سياسية، اقتصادية وثقافية)، عطلت تشكل المجتمع المدني وظهور كقوة معارضة وموازية لقوة السلطة السياسية.

سيرجع العامل التاريخي أساسا إلى الظروف تكوين المجتمع الجزائري في حد ذاته، فقد عمل الاستعمار الاستيطاني الفرنسي منذ دخوله الجزائر على غلق الأبواب المجتمع المدني الجزائري، ومنعه من الظهور بواسطة سياسات التفقير و التجهيل، وطمس الشخصية الثقافية و الوطنية، هذه الممارسات حالت دون بروز حداثة حقيقية تخلص الفرد و المجتمع من الهيمنة، بل زادت من حدتها.[2]

في سنة 1980 إلى سنة 1990 بدأت تظهر في هذه المرحلة تغيرات تمثلت في القيام بإصلاحات اقتصادية كالتخلي عن المركزية في التسيير و انسحبت الدولة تدريجيا من بعض الميادين ومن الاستثمار، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية في أواسط الثمانيات، كما انفتحت السلطة نوعا ما على

[1] احمد طعيبة، مرجع سابق، ص132

[2] المرجع السابق،ص133

الجمعيات و العمل التطوعي، وسمحت لها بالقيام ببعض الأعياد،وذلك بعد تبني الميثاق الوطني لعام 1986 ثم صدور القانون 87/15 بتاريخ 1987/07/21 الذي شجع المواطنين على تأسيس جمعيات أهلية في المجالات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و الرياضية و المهنية، فاستجابت بذلك السلطة لمطالب وضغوط الحركات الاجتماعية(أحداث قسنطينة 1986 مثلا) بالتخفيف من القيود التي كانت مفروضة على العمل الجمعوي و التطوع، وفي هذا السياق ظهرت أول منظمة لحقوق الإنسان سنة 1985 وهي الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان و التي تم الاعتراف بها سنة 1987. [1]

وقد بلغت في هذه السنة حوالي 11 ألف جمعية، إلا أنها لم تتمتع بكامل الحرية و الاستقلالية حتى جاءت أحداث أكتوبر1988 أو ثورة الشباب المهمش، حيث حركت هذه الأحداث الجمود الذي عرفه المجتمع الجزائري وانفتح على عوالم جديدة، فجاء دستور 1989 الذي دشن مرحلة جديدة في تاريخ البلاد هي مرحلة التعددية و الانفتاح الديمقراطي، حيث أنهى نظام الحزب الواحد وسمح بحرية التعبير و التظاهر وحرية الصحافة، ورفع الكثير من القيود التي كانت مفروضة على تنظيمات المجتمع المدني، مما ادخلها في ديناميكية و زخم جمعوي لم يسبق لهما مثيلا من قبل فسميت هذه المرحلة بالانفجار الجمعوي نظرا للعدد الكبير للجمعيات وتنوع أنشطتها خاصة مع تبني نظام السوق.

إذ نصت المادة 32 دستور 1989 على أن الدفاع الفردي أو عن طريق الجماعة عن الحقوق مضمون، و المادة 41 منه حددت مجالات التطبيق في حرية التعبير و التجمع و الجمعيات، وجاءت المادة 43 لتؤكد على أن حق إنشاء الجمعيات مضمون، وأن الدولة تشجع تطور و نمو الحركة الجمعوية و القانون يحدد كيفيات وشروط تأسيس الجمعيات.[2]

ضعف المجتمع المدني وعلاقته بواقع الديمقراطية و الحريات:

تعود أسباب هذا الضعف إلى عوامل رئيسية أهمها المناخ الانتهازي الذي نمت فيه الجمعيات و المنظمات حيث أصبحت السلطات تستعملها كأداة من أدوات بسط نفوذها في المجتمع بل أصبحت في كثير من الأحوال تستعملها كبديل للأحزاب السياسية في تمرير مشاريعها تدعم مرشحيها ويقدم لها في

[1] كلثوم بيبيمون، **النخبة النسوية و التنشيط الجمعوي في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد علم الاجتماع، 2004، ص75

[2] لطيفة بن عاشور، مرجع سابق، ص55

سبيل ذلك الدعم دون غيرها ويتم تقريب المسؤولين عليها وفي مقابل ذلك تعاقب الجمعيات و المنظمات التي ترفض الانخراط في هذه المشاريع التي لا علاقة لها باختصاصها، ويكون العقاب بأشكال عدة منها التضييق المالي و الإهمال وإثارة الأزمات الداخلية وقد يصل الأمر إلى الملاحقات بشتى أنواعها وقد أدت هذه الوضعية إلى بروز ما سمي في المصطلح السياسي الجزائري ب"المجتمع المدني المستفيد" ومجموعات مصالح ومراكز نفوذ وأدوات سلطوية فاعلة على المستوى المحلي ولكن بشكل أكبر وضوحا على المستوى الوطني، ولخطورة الأدوار التي تلعبها هذه المنظمات المجتمعية أصبحت دائرة من دوائر الصراع على التحكم فيها بين السلطة و الأحزاب من جهة وبين الأحزاب فيما بينها من جهة أخرى خصوصا أحزاب التحالف الرئاسي، فالصراع الآن على أشده في هذا المجال بين جبهة التحرير و التجمع الوطني الديمقراطي بعدما أعلنت جبهة التحرير عن عزمها لاسترجاع ما أسمته قديما منظماتها الجماهيرية التي ألحقت بالتجمع وقت خروجها للمعارضة في زمن عبد الحميد مهري، ومن اغرب ما يحدث في الجزائر أن السلطات أقامت وزارة أسمتها وزارة التضامن تنافس الجمعيات الخيرية وتضيق عليها السبل حتى كادت تعدم وجود الهلال الأحمر الجزائري نفسه، ولا يخفى على احد أن الغرض من إمساك الملف الخيري هو الخوف من براعة الإسلاميين في هذا الجانب.[1]

بالإضافة إلى هذا السبب الرئيسي الذي افرغ المنظمات و الجمعيات من محتواها وأعطاها أدورا لا علاقة لها باختصاصها توجد أسباب أخرى تتعلق بضعف التمويل من قبل السلطات، وقلة كفاءة المسؤولين على الجمعيات في تدبير سبل الإنفاق على مشاريعهم، وقلة رغبة هؤلاء في الترسيخ المجتمعي لمؤسساتهم وضمان ديمومتها.

لا يخفى على أحد الدور الأساسي الذي يلعبه المجتمع المدني في استقرار المجتمعات وخدمتها وفي ضمان وصيانة الديمقراطية و الحريات، وفي هذا الصدد يمكن للجزائر ان تتقدم بشكل نوعي لما تملكه من خبرة متراكمة منذ الفترة الاستعمارية، وعدد معتبر من الجمعيات و الكفاءات، ولقربها من المحيط الأوربي البارع في هذا المجال، و لا يمنع من ذلك إلا الحسابات السياسوية لبعض المسؤولين الذين

[1] عبد الرزاق مقري،مرجع سابق،ص36

يخافون من الحرية و الديمقراطية معتقدين بأن أساليبهم هذه تمنع الانفلات الاجتماعي متناسين بأن كسر الوسائط المجتمعية هو الخطر الأكبر على استقرار المجتمعات وان الحرية لا تأتي إلا بالخير.[1]

[1] المرجع السابق،ص37.

خاتمة

تناولت الدراسة من خلال فصولها مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر، وذلك بالبحث في آليات التحول التي اعتمدتها الجزائر في الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية السياسية و الحزبية.

فكان التركيز في الفصل الأول على مفهوم التحول الديمقراطي بالتعرف على ماهية الديمقراطية وشكلها ومصدرها بالإضافة الى التعرف الى المفاهيم المرتبطة به ، و التي تهدف كل منها إلى تحقيق إصلاحات سياسية، تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبة النخبة و صياغة آليات صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي، يتضمن عددا من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية، يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى إلى ترسيخ نظمها، فهي عملية تبدأ بالقضاء على النظام السلطوي، ثم إجتياز المرحلة الانتقالية ، فالتوصيل إلى مرحلة الترسيخ.

ثم تمت دراسة العوامل الداخلية و الخارجية منها ما هو سياسي و اقتصادي و اجتماعي وثقافي، ثم تم التركيز إلى أهم الأسباب التي أدت بالجزائر إلى دفع وتيرة التحول الديمقراطي و التي تمثلت في:

الأسباب ألداخلية ضعف استجابة النظام السياسي في الجزائر للمطالب المجتمعية اقتصاديا وسياسيا بسبب ظهور الأزمة الاقتصادية نتيجة انخفاض أسعار النفط وما تبعه من آثار على الاقتصاد الوطني بحكم أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، ضف إلى ذلك أزمة المشاركة السياسية بظهور قوى جديدة خارج النظام تطالب بإشراكها في الحكم ، وتفشي ظاهرة الرشوة و المحسوبية.

الأسباب الخارجية: تمثلت في موجة التحول الديمقراطي العالمية التي اجتاحت غرب اوروبا وصولا إلا آسيا و إفريقيا، و كذلك انهيار المعسكر الشرقي وتوجه السياسة الامريكية إلى فرض الاصلاح على الدول غير الديمقراطية هذا التغيير الذي شمل مختلف المجالات سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا ، وهو ما تمثل في مشروع الشرق الأوسط الكبير.

كل هذه الأسباب أدت إلى انفجار الوضع في الخامس من أكتوبر عبر اغلب ولايات القطر بإنتشار أعمال الشغب ما نتج عنه جملة كبيرة من الخسائر البشرية و المادية، و ما تمخض عنه اهم المنعرجات الحاسمة للدولة الجزائرية تمثلت في الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية ومن الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد إلى اقتصاد السوق، وذلك باعتماد دستور جديد الذي أرسى عددا من مبادئ الفكر الديمقراطي كشروط ضرورية للدخول الفعلي في التعددية و الممارسة الديمقراطية

التي طورت النظام السياسي باتجاه الديمقراطية كان أهمها الفصل بين السلطات ، وعرف من خلاله المجتمع المدني العديد من الجمعيات و النقابات و الأحزاب كما اعطى مفهوم جديد لقانون الإعلام إذ لم يعد هذا الحق محصورا من طرف الحزب الواحد و إنما أصبح شاملا و أصبحت صحافة قائمة بذاتها.

لكن و بالرغم من هذه الاصلاحات التي قامت الجزائر بتجسيدها في مختلف دساتيرها إلا أنه يمكن القول بأنها مجرد إصلاحات شكلية لم يتم تطبيقها على أرض الواقع إذ بقيت حبر على ورق وذلك بحكم الممارسة السياسية للنظام السياسي، وبالتالي أصبح الحكم فيها نظام تسلطي تنعدم فيه كل أسس الممارسة الديمقراطية.

لكن من أجل بناء نظام ديمقراطي فعال وسبل ترسيخه على الدولة القيام ب:

أولا: ترشيد الحكم كإطار عام للممارسة الديمقراطية، و ما يتضمنه من مبادئ تمثل ركيزة أساسية للديمقراطية.

ثانيا: العمل على إحداث تنمية على مختلف المستويات الاقتصادية و والاجتماعية لما لها من علاقة وطيدة مع الديمقراطية.

ثالثا: العمل على نشر ثقافة سياسية ديمقراطية تساهم في نشر قيم الديمقراطية و تعزيزها في الوعي الجمعي لأفراد المجتمع ، باعتبار أن الديمقراطية قيما و مبادئ إلى جانب كونها مؤسسات.

رابعا: تفعيل مؤسسات المجتمع المدني لما يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات من دور في تعزيز الديمقراطية.

قائمة المراجع

- **القرآن الكريم**
- **الوثائق الرسمية:**

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (وزارة الداخلية) ،دستور 1989، الجزائر ، وزارة الداخلية.

الكتب باللغة العربية:

1-ابراهيم أبراش، الديمقراطية بين عالمية الفكرة و خصوصية التطبيق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،2001.

2-الرياشي سليمان وآخرون، الأزمة الجزائرية ،(الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت،1996.

3-العياشي عنصر، سوسيولوجية الديمقراطية و التمرد بالجزائر، الطبعة الأولى، دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة،1999.

4-بو الشعير سعيد،النظام السياسي الجزائري،الجزائر،دار الهدى،1990.

5-رشيد عبد الوهاب حميد، التحول الديمقراطي و المجتمع المدني، الطبعة الأولى، دار الهدى للثقافة و النشر، 2003.

6-زمام نور الدين، السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري(1962-1989)، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، الجزائر،2002.

7-عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر،2006.

8-عبد النور ناجي، تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي:دراسة تطبيقية في الجزائر، القاهرة،دار الكتاب الحديث،2010.

9-غليون برهان، الديمقراطية العربية: جذور الأزمة وأفاق النمو كتاب حول الخيار الديمقراطي، دراسة نقدية، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت.

10-قيرة اسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر،طبعة أولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت،2002.

11-منصور بلقيس أحمد،الاحزاب السياسية و التحول الديمقراطي، طبعة اولى،مكتبة مديولي، القاهرة،2004.

12-هيتنغتون صامويل، الموجة الثالثة:التحول الديمقراطي في آواخر القرن العشرين ترجمة عبد الوهاب علوب، الطبعة 1، القاهرة، دار سعاد الصباح،1993.

الرسائل الجامعية:

1-أحمد طعيبة،أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988-1994، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، فرع التنظيم السياسي و الإداري، جامعة الجزائر،1997-1998.

2-أسماء بركيطة وآخرون،نظرية الإنتقال الديمقراطي، ماستر الدراسات الدستورية و السياسية، جامعة محمد الأول، وجدة،2010-2011.

3-باي أحمد، آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية، دراسة مقارنة لحالتي مصر و الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية و الاعلام، جامعة الجزائر،2008-2009.

4-بغاوي ملوكة، الدمقرطة و الاصلاحات السياسية في الجزائر(1991، 2014)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، جامعة د.مولاي الطاهر، سعيدة، 2014-2015.

5-بلعور مصطفى، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية، دراسة حالة النظام السياسي الجزائري(1988-2008)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، 2009-2010.

6-بيبيمون كلثوم، النخبة النسوية و التنشيط الجمعوي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد علم الاجتماع، 2004.

7-زريق نفيسة، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي(المشكلات و الآفاق)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية و إدارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2008-2009.

8-شهرزاد صحرواي، هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية (تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012-2013.

9-عبد القادر مسعودي، التحول الديمقراطي في الجزائر(العوامل الداخلية و الخارجية)، شهادة ليسانس في العلوم السياسية، جامعة دكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2011-2012.

10-كريمة جباري، الاصلاحات السياسية في الجزائر(1989-1997)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التنظيم السياسي و الاداري، جامعة الجزائر، 2001.

11-لطيفة عاشور، آليات التحول الديمقراطي في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014.

12-محمد العفاني، دور الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي-دراسة حالة الجزائر بين 1989-2012، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات مقارنة، جامعة د.مولاي طاهر،سعيدة، 2012-2013.

13-محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2008-2009.

14-نوال بلحربي، أزمة الشرعية في الجزائر1962-2007، رسالة لنيل شهادة ماجستير ، فرع التنظيم الإداري، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006-2007.

المقالات والملتقيات:

1. أمحمد داسر، التحول الديمقراطي في المغرب العربي، كلية الحقوق، المحمدية.
2. مخيمر سعود ابو سعده, الديمقراطية، جامعه غزة.
3. عبد الرزاق مقري،التحول الديمقراطي في الجزائر، رؤية ميدانية.
4. ميلود ولد الصديق، عملية الاصلاح السياسي في الجزائر،مداخلة مقدمة لليوم الدراسي، الاصلاحات السياسية و القانونية في الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية, جامعة د.مولاي طاهر، سعيدة، ديسمبر 2015.
5. نسيمة مسالي، رقية بن رضوان، أنيس عامر، الدين بشير، رمزي ساري، ملتقى التحول الديمقراطي في العالم الثالث، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، آليات و عوامل التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث،2008-2009.

الفهرس

الفهرس

العنوان

البسملة

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة..... (أ-ج)

الفصل الأول: إيطار النظري للتحول الديمقراطي..... 01

المبحث الأول: ما هي التحول الديمقراطي..... 02

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي..... 03

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي والمفاهيم المشابهة له..... 05

المبحث الثاني: العوامل المتحكمة في التحول الديمقراطي..... 09

المطلب الأول: العوامل الداخلية..... 09

المطلب الثاني: العوامل الخارجية 13

الفصل الثاني: أسباب التحول الديمقراطي في الجزائر..... 17

المبحث الأول متغيرات البيئة الداخلية (الأسباب الداخلية)..... 18

المطلب الأول: الأسباب السياسية..... 19

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية 25

المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية والثقافية 27

المبحث الثاني: متغيرات البيئة الخارجية (الأسباب الخارجية)..... 29

المطلب الأول: المتغيرات الإقليمية 29

المطلب الثاني: المتغيرات الدولية..... 30

الفصل الثالث: مخرجات عملية التحول الديمقراطي..... 32

المبحث الأول: الأزمة وتأثيرها على عملية التحول السياسي في الجزائر..... 34

المطلب الأول: أزمة أحداث أكتوبر وتأثيرها على النظام..... 34

المطلب الثاني: دستور 89 وإعادة هيكلة النظام السياسي الجزائري..... 36

المبحث الثاني: الاصطلاحات السياسية والقانونية 43

المطلب الأول: الإصلاحات السياسية في ظل دستور سنة 1989 43

المطلب الثاني:الإصلاحات القانونية..... 48

المبحث الثالث: آليات التحول الديمقراطي في الجزائر: دراسة تقييمية..... 50

المطلب الأول: التحول نحو التعددية الحزبية..... 50

المطلب الثاني: حرية التعبير والصحافة..... 52

المطلب الثالث: حرية المجتمع المدني..... 55

خاتمة..... 59

قائمة المصادر والمراجع..... 61

ملخص الدراسة..... 65

ملخص

شهدت الساحة العربية تغيرات جوهرية على النظام السياسي من خلال التحول الديمقراطي الذي مس ذلك معظم الدول العربية التي تعد الجزائر جزءا منها، تميزت بحركات إحتجاجية ضد أساليب الحكم الإستبدادية التي خضعوا لها لعشرات السنوات، وإحلال نظم حكم ديمقراطية.

ففي الجزائر، أدت محاولة الإنفتاح الديمقراطي التي أعقبت أحداث 1988 إلى أزمة إجتماعية و إقتصادية غير مسبوقة، ووضع سياسي قريب من الحرب الأهلية. فالتحول الديمقراطي المزعوم الذي بدأ عام 1988، سرعان ما عاد إلى طبيعته الإستبدادية الذي إمتد عبر الزمن إلى اليوم، معتمدا في ذلك على نشر الخطاب الشعبوي وشراء السلم الإجتماعي. كما واجهت الإنتقال الديمقراطي تراكم عقبات كبيرة جدا، فالجزائر بلد مسلم حيث لا زال فيها الدين ينافس حق الدولة في سن قوانين، وبلد من بلدان العالم الثالث التي خضعت لأطول إستعمار وأشد عدوانية، وأخير دولة في تحول إقتصادي حيث تم تقويض أسس تراكم الثروة من خلال مركزية الدولة والفساد.

كما أن الخلافات بين الجهات الفاعلة والأحزاب السياسية المعارضة أدت إلى تصادم بين الطرفين، الشيئ الذي لم يسمح بالتوافق حول عمل جماعي في إتجاه بناء الديمقراطية ، مما ساعد في بقاء النظام القائم.

Résumé

La scène arabe a connu des changements importants au niveau du système politique, à qui à touché la plupart des pays arabes dont travers « la transition démocratique », Algérie fait partie . caractérisée par des mouvement de contestation contre les modalité de gouvernement autoritaire auxquelles elle sont soumises depuis des décennie, et l’instauration des régimes démocratiques.

En Algérie, la tentative de démocratisation ouverte après les émeutes d'octobre 1988 a-t-elle débouché sur une crise sociale et économique sans précédent et sur une situation politique proche de la guerre civile.

le semblant de transition démocratique entamé en 1988 s’est vite mué en normalisation autoritaire qui s’est prolongée dans le temps, jusqu’à nos jours, en se renforçant davantage grâce à la prégnance du discours populiste , et l’achat de la paix sociale.

La transition démocratique s'est heurtée à une accumulation d'obstacles particulièrement redoutable. Il s'agit en effet à la fois d'un pays musulman où la religion conteste encore à l'État la prérogative d'édicter des règles de droit ; d'un pays du tiers monde ayant subi l'une des colonisations les plus longues et les plus agressives et enfin d'un pays à économie " socialiste " où les bases mêmes de l'accumulation de richesse ont été sapées par la centralisation étatique et la corruption.

Les divergences entre acteurs et partis politiques de l’opposition érigées en affrontements, ce qui ne permettait pas de consensus sur l'action collective dans le sens de la construction démocratique au maintien du système en place ont toujours profité.